وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم التجارية)

تخصص : مالية و تجارة دولية

بعنوان:

دور الانظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية
(دراسة حالة غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة) ولاية البويرة

من إعداد الطالبة:

- سالمي لطيفة

تحت إشراف:

د. كرمية توفيق

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. العمري الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	رئيسا
د. كرمية توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	مشرفا
د. مصباح بلقاسم	أستاذ محاضر –أ-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

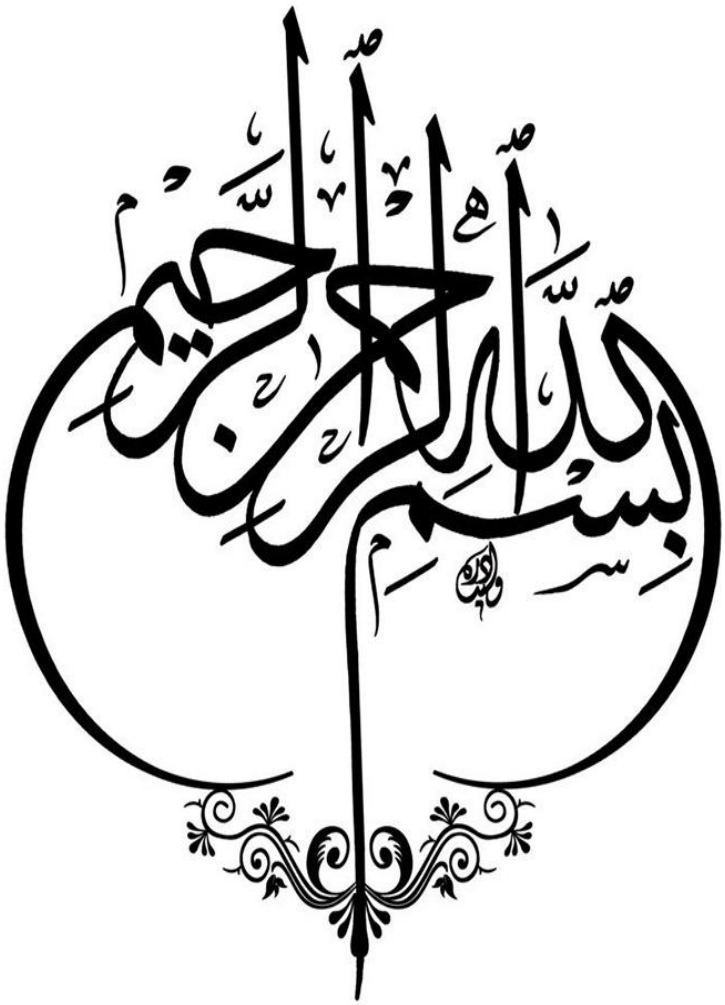
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله أولا و أخرا.

قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان العظيم و التقدير العميق الى الأستاذ المشرف الدكتور" كرمية توفيق " لما منحه لي من وقت و جهد و توجيه و ارشاد، و كذلك أتقدم بجزيل الشكر الى أساتذتي الكرام.

كما لا ننسى السيد عبد المجيد دراج الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة لما قدمه من معلومات.

وكل التحية و الاحترام الى من ساعدنا في انجاز هذا البحث و سواء من قريب او بعيد.

إهداء

‹‹ بسم خالقي و ميسر اموري و عصمت أمري لك كل الحمد و الامتنان››

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى كل من وهبني الحياة و الأمل، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر، برًا، واحسانًا، ووفاءً لهما: والدي العزيز، ووالدتي الغالية.

الى من شجعني على المثابرة طوال عمري، الى الرجل الأبرز في حياتي اخي.

الى رفيقة المشوار التي قاسمتني لحظاته ياسمين درقام.

الى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الاسلام و المسلمين.

الى كل قسم مالية و تجارة دولية و جميع دفعة 2024.

الى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي.

الملخص

1) الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الأنظمة الجمركية على التجارة الخارجية، على الرغم من اختلاف الأنظمة الجمركية وطبيعة عملها، فإنها تُعَدّ من أهم الآليات التي تحمي التجارة الخارجية من المخاطر بفضل الانظمة الجمركية، هذه الأنظمة لا تقتصر فقط على إدارة عمليات التصدير والاستيراد أي دخول وخروج البضائع، بل تشكل نظامًا قانونيًا متكاملاً يشمل مهام النقل والتخزين والاستخدام والتحويل، و أيضا تعد غرف التجارة والصناعة من المؤسسات العامة التي تساهم بشكل فعال في تعزيز التنمية المحلية، لهذا السبب، قامت دول عديدة بإنشائها وتعزيزها لترسيخ التنظيم المؤسسي، وتمثيل مصالح القطاع الخاص، ودعم مبادرات التنمية على المستويين المحلي والدولي، كما تلعب هذه الغرف دوراً محورياً في تعزيز العلاقات التجارية الدولية، مما يساهم في توسيع الأسواق وفتح فرص اقتصادية جديدة.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن الأنظمة الجمركية مترابطة ومتسلسلة، و تربطها علاقة تبادلية مع غرفة التجارة و الصناعة حيث يمكن لكل منها التأثير على الأخر.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة الجمركية، تصدير، الاستيراد، التجارة الخارجية .

I. Abstract:

This study aims to identify the impact of the evolution of customs systems on international trade, Despite the differences in customs systems and their nature of work, they are considered among the most important mechanisms that protect international trade from risks due to customs systems, These systems are not limited to managing import and export operations, that is, the entry and exit of goods, but constitute a comprehensive legal framework that includes tasks such as transportation, storage, use, and transfer, chambers of commerce and industry are also public institutions that effectively contribute to enhancing local development. For this reason, many countries have established and reinforced them to consolidate institutional organization, represent private sector interests, and support development initiatives at both local and international levels. Moreover, these chambers play a pivotal role in enhancing international trade relations, thereby contributing to market expansion and the creation of new economic opportunities.

Keywords: Customs systems, export, import, international trade

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداءات	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمـــة	أ – و
الفصل الأول: اساسيات حول الأنظمة الجمركية و التجارة الخارجية	
تمهيد الفصل	**08**
المبحث الأول: ماهية الانظمة الجمركية	**09**
المطلب الأول: مفهوم الانظمة الجمركية و عوامل نشأتها	09
الفرع الاول: مفهوم الانظمة الجمركية	09
الفرع الثاني: عوامل نشأة الانظمة الجمركية	10
المطلب الثاني: وظائفها الانظمة الجمركية و اليات عملها	11
الفرع الاول: وظائف الانظمة الجمركية	12
الفرع الثاني: اليات عمل الانظمة الجمركية	13
المطلب الثالث: السياسة الجمركية الجزائرية	14
الفرع الاول: الضريبة الجمركية	14
الفرع الثاني: التعريفة الجمركية	16
الفرع الثالث: القيمة الجمركية	16
المبحث الثاني: التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية	**17**
المطلب الأول: الانظمة الجمركية خاصة بالاستيراد	17
الفرع الاول: نظام الاستيداع الجمركي	17
الفرع الثاني: نظام القبول المؤقت	19
الفرع الثالث: اعادة التموين بالإعفاء	19
المطلب الثاني الانظمة الجمركية الخاصة بالتصدير	19
الفرع الاول: نظام العبور الدولي	21
الفرع الثاني: نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي	24

الفرع الثالث: نظام التصدير المؤقت	25
المبحث الثالث: اساسيات حول التجارة الخارجية	**26**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	26
الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية	26
الفرع الثاني: اهمية التجارة الخارجية	27
الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	28
المطلب الثاني: عناصر التجارة الخارجية	30
الفرع الاول: التصدير و انواعه	31
الفرع الثاني: الاستيراد و أنواعه	33
المطلب الثالث: دور الانظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لغرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة _البويرة_	
تمهيد الفصل	**38**
المبحث الأول: ماهية غرفة التجارة و الصناعة	**39**
المطلب الأول: نشأة و تاريخ غرفة التجارة و الصناعة	39
الفرع الأول: نشأة غرفة التجارة و الصناعة	39
الفرع الثاني: تاريخ غرفة التجارة و الصناعة	39
المطلب الثاني: تعريف و مهام و مصالح غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة	42
الفرع الأول: تعريف غرفة التجارة و الصناعة	42
الفرع الثاني: مهام و مصالح غرفة التجارة و الصناعة	42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وأجهزة وإدارة غرفة التجارة والصناعة لتيكجدة	43
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة	43
الفرع الثاني: أجهزة غرفة التجارة و الصناعة	45
الفرع الثالث: ادارة غرفة التجارة و الصناعة	46
المبحث الثاني: مساهمة غرفة التجارة و الصناعة في ترقية التجارة الخارجية	**48**
المطلب الأول: انشطة غرفة التجارة و الصناعة	48
المطلب الثاني: علاقة غرفة التجارة و الصناعة بالأنظمة الجمركية	54
المطلب الثالث: الصعوبات و التحديات التي تواجهها غرفة التجارة و الصناعة تيكجدة	55
خلاصة الفصل	57

الخاتمـــة	61_59
قائمـــة المراجـــع	66_63
الملاحق	

قوائم الجداول، والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحصاءات شهادات المنشأ الجزائرية للصفقات، شهادة المنشأ الجزائر للتصدير، الدعوات المعنية و شهادة المصنع	42

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة"	45

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	شهادة المنشأ الجزائري	53
02	شهادة المنتج	54
03	شهادة الانخراط	55

مقدمة

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أحد المجالات الرئيسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم، فهي تعكس أداء الهياكل الاقتصادية والإنتاجية داخل الدول وتعمل كهمزة وصل بين مختلف البلدان من خلال التبادل التجاري مع التحول الاقتصادي العالمي والانفتاح التجاري، المتمثل في تخفيف القيود الجمركية وخلق المنافسة الدولية، وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكييف دورها الجبائي لتتمكن من لعب دور اقتصادي أكثر أهمية والمساهمة في هذه التحولات، تُعتبر الجمارك في مختلف الدول أحد أهم الأجهزة بسبب حساسيتها العالية في التعامل مع الأفراد أو البضائع المختلفة الواردة والصادرة من مختلف الشعوب.

أما الأنظمة الجمركية فهي مفهوم حديث النشأة، تقدم العديد من الامتيازات للمتعاملين الاقتصاديين، مثل الإعفاءات والتخفيف من الرسوم الجمركية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية.

1. إشكالية الدراسة:

تتطلع الجزائر حاليًا إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتشهد عدة تحولات اقتصادية تدفع قطاعاتها نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تعتبر تحرير التجارة الخارجية خطوة أساسية في هذا التحول، حيث يتطلب تحقيقه إصلاحات في الأدوات النقدية والمالية، بما في ذلك أدوات النظام الجمركي التي تمثل الأساس في التبادل التجاري، خاصة في ظل السياسات الحمائية والحرية ومن خلال ما سبق تظهر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية ؟

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي الأنظمة الجمركية ؟
2) ما هو مفهوم التجارة الخارجية ؟
3) ماهي غرفة التجارة و الصناعة ؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1) يمكن أن تكون الأنظمة الجمركية هي قوانين وإجراءات تشمل تحصيل الرسوم وتطبيق القيود الرقابية والأمنية.

2) على الأرجح تعد التجارة الخارجية كجسر يربط بين اقتصادات الدول المختلفة.

3) قد تكون غرفة التجارة والصناعة منظمة غير ربحية تعمل على دعم وتمثيل مصالح الشركات في المنطقة من خلال تقديم المشورة والخدمات المختلفة، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأعضاء، مما قد يسهم في تحسين بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي المحلي".

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

مبررات ذاتية:

- الميل الشخصي للتعرف على الموضوع .
- الرغبة في دراسة مواضيع ملائمة بطبيعة التخصص.
- الاهتمام بفهم العلاقة التي تربط الانظمة الجمركية بغرف التجارة و الصناعة ودورها في تعزيز النشاط التجاري.

مبررات موضوعية:

- أهمية التجارة الخارجية و مكانتها في الاقتصاد العالمي.
- ملائمة طبيعة التخصص بالموضوع و هو مالية و تجارة دولية.
- مدى استفادة المتعاملين الاقتصاديين من التسهيلات الجمركية.

4. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ توفير المعلومات التي يمكن أن تفيد الباحثين و الطلبة في هذا المجال.
- ✓ الدور الكبير الذي تلعبه الأنظمة الجمركية في تطوير التجارة الخارجية.
- ✓ توضيح الأنظمة الجمركية المتعلقة بالتجارة الخارجية لتسهيل عملية الاستيراد و التصدير.

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، من بينها:

إبراز أهم إسهامات الأنظمة الجمركية في تعزيز التجارة الخارجية، حيث تسلط الضوء على الأثر الإيجابي الذي تمارسه هذه الأنظمة في تيسير حركة البضائع وتحفيز النشاط التجاري بين الدول، تسليط الضوء على الامتيازات التي تقدمها غرفة التجارة والصناعة على المتعاملين، حيث تتناول الدراسة الدور الفعال الذي تلعبه غرف التجارة والصناعة في تقديم الدعم والمساعدة للشركات والمتعاملين الاقتصاديين فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، محاولة

إبراز الدور الذي تلعبه الأنظمة الجمركية في تنظيم وتنظيم النشاط التجاري عبر الحدود، وتسليط الضوء على أهمية وفعالية هذه الأنظمة في تطوير الاقتصادات الوطنية وتعزيز التبادل التجاري بين الدول.

6. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:**

اقتصرت هذه الدراسة الى ابراز دور غرفة التجارة والصناعة في ترقية التجارة الخارجية حيث تمثل تطبيقها في ولاية البويرة بشكل خاص من خلال اليات التي تعتمدها غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة بولاية البويرة في مختلف مجلاتها.

- **الحدود الزمانية:**

تتمثل هدف دراستنا في تحليل ودراسة دور غرف التجارة والصناعة في ترقية التجارة الخارجية بصورة عامة، وتتناول الدراسة حالة محددة تتمثل في غرفة التجارة والصناعة في ولاية البويرة ، حيث تركز الدراسة على فترة زمنية محددة من عام 2015إلى عام 2018، مع مراعاة التطورات التي طرأت على السياق الاقتصادي والصناعي خلال هذه الفترة، كما تستند الدراسة إلى الواقع الحالي لعمل غرفة التجارة والصناعة لتيكجدة.

كما اجرت هذه الدراسة في فترة الممتدة من 2024/02/25 الى 2024/04/29 على مستوى غرفة التجارة و الصناعة.

7. منهج الدراسة و الأدوات المستعملة:

المنهج الدراسة وصفي تحليلي: للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي من خلاله تطرقنا الى مختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية والمنهج التحليلي من خلال تحليل العلاقة بينهما .

أسلوب دراسة حالة: من خلال دراسة حالة غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة .

8. دراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع " دور الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية"، فيما يلي نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تقرب منهجيا و موضوعيا من هذا الموضوع و منها:

الدراسة الأولى: أحمد طالم، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر،2021/2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي يلعبه النظام الجمركي والجمارك في الاقتصاد، وكذلك تقييم قدرة الجمارك على تنفيذ التشريعات الجمركية ومدى التزامها بتطبيقها بفعالية، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية التي تتمحور حول دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير و خلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها :

أوضحت الدراسة أن الهدف من تبني الدولة الجزائرية للسياسات الجمركية، والمتمثلة في الأنظمة الجمركية، هو تحرير التجارة الخارجية وإزالة بعض القيود المفروضة على عمليات التصدير، وذلك بهدف تشجيعها وتنمية الاقتصاد الوطني، تسلط الدراسة الضوء على أهمية التشريعات الجمركية ومدى حرص الجمارك على الرقابة والتحكم في عملية التصدير، من بين التسهيلات التي سعت الإدارة الجمركية لتحقيقها، تسهيل عملية التبادل التجاري، مما يساهم في تقليل التكلفة وتوفير الموارد.

الدراسة الثانية: عماد الدين وشن، الأنظمة الجمركية الاقتصادية و دورها في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية و تجارة دولية، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير جامعة محمد البشير الابراهيمي،2019/2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم معمق للتجارة الخارجية في الجزائر، مع التركيز على الامتيازات والتسهيلات التي توفرها الدولة الجزائرية للمؤسسات والشركات الوطنية في مجال الأنظمة الاقتصادية الجمركية، كما تسعى إلى استعراض مدى فعالية هذه الأنظمة في دعم المؤسسات وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية التي تتمحور حول: فيما يتمثل دور الانظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر مع دراسة حالة مؤسسة كوندور الإلكترونية ؟.

الدراسة الثالثة: فاطمة الزهراء عبروس، دور السياسات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاديات عمل ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،2019/2018.

ترمي هذه الدراسة إلى إبراز المنطلقات الفكرية لسياسات التجارة الخارجية وتوضيح الأسس النظرية التي تقوم عليها، تبيان الدور الحقيقي للسياسة الجمركية، والذي يتجاوز مجرد تحصيل الرسوم ومراقبة الأشخاص والسلع، ليشمل تنظيم وتسهيل المبادلات التجارية بشكل أوسع، وتشخيص واقع الاقتصاد الجزائري بشكل عام، مع التركيز على حالة التجارة الخارجية، لتحديد التحديات والفرص المتاحة في هذا

المجال، حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التي تتمحور حول: ما مدى تأثير السياسة الجمركية على التجارة الخارجية ؟.

توصلنا إلى استخلاص جملة من النتائج المهمة، تتفق مختلف المدارس الاقتصادية على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث سعى المفكرون الاقتصاديون إلى تعظيم الربح على حساب اقتصاديات الدول المتخلفة، تسعى الجزائر لتحرير السياسات الخارجية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه، وهذا التوجه يتماشى مع توجهات الشراكة والمنظمات العالمية، يتم تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة في البلاد ومع التحولات الطارئة في وظائف إدارة الجمارك في إطار اقتصاد السوق، مما يتطلب تطبيق آليات جمركية حيادية والتخلي عن الممارسات التمييزية الناتجة عن النظام السياسي والاقتصادي السابق. وأخيراً، تحرير التجارة الخارجية من الاحتكار الذي استمر لفترة طويلة، والذي نتج عنه سيطرة الدولة على التجارة الخارجية باستخدام جميع الوسائل المتاحة لديها.

تطابقت دراستنا مع الدراسات المحلية في انتهاجها للمنهج الوصفي والتحليلي، كما تشابهت مع بعض الدراسات من حيث تناولها لأحد متغيري التجارة الخارجية، ولكنها لم تغطِ المتغير الأول (الأنظمة الجمركية) من نفس الجوانب التي تناولتها الدراسات الأخرى. في الجانب التطبيقي، اختلفت دراستنا عن الدراسات الأخرى، حيث ركزت على حالة الجزائر بشكل عام. كما اختلف مكان تطبيق هذه الدراسات عن مكان تطبيق دراستنا.

9. صعوبات الدراسة:

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- موضوع جديد و بالتالي نقص المصادر و المعلومات حول الأنظمة الجمركية.
- صعوبة التواصل خلال فترة التربص.
- صعوبة ايجاد ميدان تربص.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- **الفصل الاول :**

تم التطرق فيه إلى أساسيات حول الانظمة الجمركية و التجارة الخارجية، من خلال ذكر ماهية الانظمة الجمركية من مفهوم عوامل النشأة وأهم الانظمة المتبعة و وظائفها و كذا أساسيات حول التجارة

الخارجية من مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها إلى أسباب قيامها و مختلف عناصرها و كذا الدور الذي تشهده التجارة و الأنظمة الجمركية.

- **الفصل الثاني:**

تناول الدراسة التطبيقية لغرفة التجارة الى مبحثين المبحث الأول جاءت فيه ماهية غرفة التجارة و الصناعة من خلال ثلاث مطالب مطلب الأول عبارة عن نشأة و تاريخ غرفة التجارة و الصناعة و المطلب الثاني تعريف و مهام و صلاحيات غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة و المطلب الثالث عن أجهزة غرفة التجارة و الصناعة و ادارتها فيما يخص المبحث الثاني يتمثل في مساهمة غرفة التجارة و الصناعة في ترقية التجارة الخارجية من خلال ثلاث مطالب كما يلي أنشطة غرفة التجارة و الصناعة و في مطلب الأول و علاقة غرفة التجارة و الصناعة بالأنظمة الجمركية في مطلب الثاني و الصعوبات و التحديات التي تواجهها غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة .

الفصل الأول:

أساسيات حول الأنظمة الجمركية و التجارة الخارجية

تمهيد:

في دراسة أي موضوع، من الضروري التعريف بجوانبه المختلفة التي تسمح لنا بفهمه بشكل شامل، وفي ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها التجارة الخارجية، أصبح إعادة النظر في السياسات ضرورة ملحة، ومن بين هذه السياسات، إدارة الجمارك التي تظل ركيزة أساسية في اقتصاد أي دولة، حيث تمثل نقطة عبور للبضائع ورؤوس الأموال والأشخاص.

تأتي الأنظمة الجمركية كإجراءات جمركية وضعت بموجب اتفاقيات دولية، ومن بينها اتفاقية كيوتو التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنظمة الجمركية الحديثة، و انطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: ماهية الانظمة الجمركية

المبحث الثاني: التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية

المبحث الثالث: أساسيات حول التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية الانظمة الجمركية

تعتبر الانظمة الجمركية الاقتصادية اليات ذات اهمية كبيرة لحماية الاقتصاد و النهوض بالتجارة الخارجية, فهناك علاقة قوية بين التجارة الخارجية وإدارة الجمارك, من خلال مختلف الاجراءات المطبق من هذه الاخيرة على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الانظمة الجمركية و عوامل نشأتها

تلعب الأنظمة الجمركية الاقتصادية دورًا حيويًا كآلية لتجسيد المبادلات التجارية، مما جذب اهتمام الفقهاء والمشرعين وأدى إلى تطوير مفاهيم متعددة لها هذه الأنظمة، التي نشأت نتيجة لعدة عوامل، تستحق دراسة شاملة من منظورين: الأول يتعلق بالمفاهيم الفقهية والتشريعية التي تم تطويرها حولها، والثاني يركز على العوامل التي ساهمت في نشأتها وتطورها.

الفرع الاول: مفهوم الأنظمة الجمركية

- المؤلفان جين كلودبار وهنري تريمو يعرفان الأنظمة الجمركية الاقتصادية في كتابهما "الحقوق الجمركية"، تلك الأنظمة هي نظم تهدف إلى تعزيز بعض الأنشطة الاقتصادية (مثل الاستيراد والتصدير) من خلال استخدام ميكانيزمات معينة تتغير وفقًا للنشاط المعني [1].
- عرفت بأنها مجموعة الآليات التي وضعها المشرع الجمركي بناءً على اتفاقيات دولية مع منظمات عالمية، بهدف تنظيم وضع البضائع المستوردة أو المصدرة بشكل قانوني مؤقت لتحقيق أهداف اقتصادية.[2]
- سبق أن قدمت المنظمة العالمية للتجارة تعريفاً للنظام الجمركي، موضحةً أنه يتجسد في الإجراءات الجمركية التي تخضع لها البضائع تحت مراقبة الجمارك.[3]

من خلال التعريفات الواردة اعلاه، يمكن استخلاص تعريف شامل و يكون كالتالي:

تتيح الأنظمة الجمركية الاقتصادية تخزين البضائع وتحويلها واستخدامها أو نقلها مع تأجيل تطبيق الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك، بالإضافة إلى تأجيل جميع الرسوم والقيود

[1] Jean Claude Berr et Henri Tremeau (**le droit douanier**) édition Economica, paris 98, p27

[2] هشام دغدوغ، **الأنظمة الجمركية الاقتصادية و أثرها على التجارة الخارجية**، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للجمارك، بوهران 2014-2015 ص5 .

[3] OMC, glossaire des termes douaniers intrenationaux.1995 p 37.

الاقتصادية الأخرى المفروضة، وذلك دون الإخلال بالأحكام القانونية المعمول بها في هذا المجال، تتضمن:[1]

- نقل البضائع على طول الساحل.
- النقل من مركبة إلى أخرى.
- العبور الجمركي.
- المستودعات الجمركية.
- المصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية.
- القبول المؤقت.
- إعادة التموين بالإعفاء.
- استرداد الرسوم الجمركية.
- التصدير المؤقت.
- تصنيع البضائع للاستهلاك المحلي.
- بناء السفن و الطائرات.

الفرع الثاني: عوامل نشأة الانظمة الجمركية

تنقسم الى:

1) عوامل ذات طابع اقتصادي لإنشاء الانظمة الجمركية

- **حماية الاقتصاد الوطني :** تمنح الأنظمة الجمركية الاقتصادية العديد من الامتيازات الاقتصادية والمالية للمتعاملين الاقتصاديين، وتعرف هذه الأنظمة بالأنظمة الجمركية الإعفائية، نظراً لإعفائها من الحقوق والرسوم المستحقة ، وتهدف هذه الأنظمة إلى تلبية احتياجات الأعوان الاقتصاديين والتكفل بانشغالاتهم من خلال تعزيز ديناميكية فعالة لمؤسساتهم وزيادة قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ، كما تسعى هذه الأنظمة إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يسهل وينشط عملية التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، تعمل على حماية المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد

[1] عبد القادر شاطري، **النظم الجمركية الاقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر**، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 30، العدد2، المركز الجامعي مغنية، السنة2023، ص43.

الوطني بشكل عام، وتعتمد فعالية هذه الأنظمة بشكل أساسي على مدى تنظيم أهدافها ومهامها لتتوافق مع هذا التوجه الجديد[1].

– **تعزيز التجارة الخارجية:** يتمثل الهدف الثاني من تأسيس الأنظمة الجمركية الاقتصادية في تعزيز التبادل التجاري الدولي في الجزائر، قامت الدولة بتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي المحلي وتنميته لتحقيق هذا الهدف، قدرات المؤسسات الصناعية على التصدير، كما جاء في المنشور 174/م 100 المؤرخ في 92/03/03 والعدد رقم 08، وقد أشار المنشور إلى أن الهدف من وضع الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو ترقية المنتجات الوطنية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرتبطة بتشجيع وتطوير الصناعة خارج نطاق المحروقات. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الأنظمة إلى تحديد التحديات والمتطلبات التي تعوق تطوير التجارة الخارجية، والتعرف عن كثب على اهتمامات الفاعلين الاقتصاديين، ومعالجة مشكلات المؤسسات في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة. [2]

2) عوامل ذات طابع قانوني للإنشاء الانظمة الجمركية[3]

إن التنوع والتعقيد وعدم استقرار الوقائع الاقتصادية يتطلب تشريعًا مرنًا وبسيطًا، حيث أن التشريعات الجامدة والمعقدة لا تتناسب مع هذه الظروف، لذا يجب إيجاد المرونة اللازمة لتحقيق التوازن بين تطور الوقائع الاقتصادية والتشريع الجمركي ولذلك، فإن إدارة الجمارك ملزمة بإزالة أي تعقيد أو جمود يعيق النشاط الاقتصادي، وإدخال المرونة المطلوبة في أحكام التشريع الجمركي لتلبية متطلبات تنويع هذه الأحكام، هذا سيساعد في تحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير وتعزيز قدراتها التنافسية لدخول الأسواق الخارجية، يتم ذلك أثناء وضع مجموعة من الأحكام المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، يتم تطبيق بعض الإجراءات مثل:

تأجيل تطبيق التعريفة الجمركية: حيث يتم تأجيل فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة إلى حين وضعها قيد الاستهلاك أو تسويقها فورياً، يتم تحصيل الضريبة الجمركية عند الاستيراد في وقت لاحق، أو قد يتم استبعاد التخليص اللاحق أو الإعفاء الكلي بإعادة تصدير البضاعة بصفة نهائية.

---

[1] عماد الدين وشن، **الانظمة الجمركية الاقتصادية و دورها في ترقية التجارة الخارجية**،مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، التخصص مالية و تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي،2019/2018، ص09 .

[2] فاطمة الزهراء عبروس، **دور السياسات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاديات عمل ،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت،2019/2018 ، ص 36.

[3] سلمى سلطاني، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع: التخطيط و التنمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص108.

تطبيق الرسوم والضرائب عند الاستيراد بشكل فوري يُشكل عائقًا سلبيًا يرفع من تكاليف الإنتاج، مما يسهم في زيادة أسعار المنتجات داخل البلاد.

-**التدابير المرتبطة بتهيئة بعض الأنظمة:** مع التحولات الاقتصادية والتوسع في المبادلات التجارية الخارجية، واجهت إدارة الجمارك تحديات تحتاج إلى إعادة هيكلة هذه الأنظمة لتلبية احتياجات ومتطلبات السياسات الاقتصادية الجديدة، واحد من هذه التحديات هو تطبيق نظام القبول المؤقت، حيث يتطلب إعادة التصدير الإجباري للمنتجات التعويضية، بينما يسمح نظام مستودعات التخزين بمعالجة البضائع المخزنة لأية عمليات تحويل أو تصنيع.

من خلال القانون رقم 25/525 الصادر في 3 يوليو 1965، تمثل الجزائر وفرنسا نموذجين في حل هذه المشكلة من خلال إنشاء نظام مستودعات تحويل.

المطلب الثاني: وظائف الانظمة الجمركية و اليات عملها

تشمل تنظيم وإدارة حركة البضائع عبر الحدود يتضمن فرض الرسوم والضرائب عليها، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف والآليات التي تهدف إلى ضمان الأمن والسلامة العامة.

الفرع الاول: وظائف الانظمة الجمركية

تعتمد الأنظمة الاقتصادية الجمركية على مجموعة من الوظائف الأساسية، بما في ذلك:

- **وظيفة النقل:** تتضمن هذه الوظيفة ضمان نقل البضائع بين مختلف النقاط داخل الإقليم الجمركي (العبور الدولي) وفقًا لإجراءات جمركية دقيقة، مما يضمن وضع البضائع تحت رقابة صارمة لتفادي أي انتهاكات للالتزامات أو تحويل غير قانوني للبضائع عن وجهتها. [1]

تضمن هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال نظام العبور، حيث يتم نقل البضائع بين مكاتب الجمارك بالطرق البرية الجوية و البحرية وذلك مع تعليق تطبيق الرسوم والضرائب وجميع تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، سواء عند التصدير أو الاستيراد أو الإرساليات بين المستودعات، باستثناء البضائع التالية:

- البضائع التي تحمل علامات مزورة توحي بالمنشأ الجزائري .
- الكتب، المجلات، الأفلام وكل الأشياء المضرة بالأخلاق والآداب العامة .
- المخدرات و كل المواد المهيجة الأخرى وكذا المضرة بالصحة العمومية .
- البضائع الممنوع استيرادها بصفة مطلقة مثل الأسلحة الحربية و المخدرات .

[1] إيمان مصرم، **القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي**، تقرير نهاية التربص، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006/2005، ص20.

- **وظيفة التخزين:** يتيح نظام المستودع الجمركي تخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في مواقع معتمدة من قبل إدارة الجمارك، مع تعليق تطبيق الرسوم والضرائب والإجراءات الاقتصادية المحظورة. يتم التعامل مع هذه البضائع كما لو أنها لا تزال خارج الإقليم الجمركي. يشمل نظام المستودع الجمركي الأنواع التالية من المستودعات:[1]
  - المستودع العام.
  - المستودع الخاص.
  - المستودع الصناعي.
- **وظيفة التحويل:** هذه الوظيفة تمكّن من تخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية وتحويل المواد الأولية والمواد نصف المصنعة إلى منتجات جاهزة للتصدير، وتنفّذ هذه العملية، عبر الأنظمة الجمركية التالية: [2]
  - المستودع الصناعي.
  - المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية .
  - إعادة التموين بالإعفاء .
  - القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع .

–**وظيفة الاستعمال:** تتيح الأنظمة الاقتصادية في هذا المجال تصدير أو استيراد البضائع لتصنيع المنتجات المعوضة أو لتنفيذ مشاريع كبيرة، وذلك بهدف محدد ولفترة زمنية معينة، دون فرض تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي. وتشمل هذه الأنظمة الاقتصادية الجمركية ما يلي:[3]

- نظام القبول المؤقت.
- نظام التصدير المؤقت.

الفرع الثاني: اليات عمل الانظمة الجمركية

على الرغم من تنوع وظائف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، إلا أنها تشترك في آليات عمل موحدة وفقًا لاتفاقية كيوتو، وتشمل هذه الآليات ما يلي:

أولا: الطلب.

[1] عبد القادر سالمي، **نظام القبول المؤقت**، مذكرة نهاية التربص، المدرسة العليا للجمارك، وهران، 2011 /2012 ،ص14.

[2] محفوظ مسعودي، **القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي**، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للجمارك، وهران، 2010/2009 ، ص08.

[3] إيمان مصرم، المرجع السابق، ص20.

يتم اصدار الترخيص من قبل إدارة الجمارك، و بناء على طلب من المتعامل الاقتصادي المعني ، و يتضمن هذا الطلب على وصفا للنظام القانوني الذي ينص عليه الطلب، بالإضافة الى توضيح الغاية و الأهمية الاقتصادية للاستفادة من هذا النظام، وكما يتضمن الطلب تفصيل نشاط المتعامل الاقتصادي الذي يقدم الطلب.[1]

ثانيا: الترخيص .

بعد استلام طلب النظام الجمركي من قبل إدارة الجمارك يقوم رئيس مفتشية الأقسام أو المدير الجهوي بدراسة هذا الطلب، إذا توافقت المعطيات المقدمة وفقًا للشروط المطلوبة، يتم منح الترخيص للمتقدم بعد تقديم وثيقة معدة من قبل إدارة الجمارك، والتي تسجل جميع المعلومات الخاصة بالملف المقدم، مثل نوع البضاعة ومدة الاستخدام، وغيرها من التفاصيل الهامة، وتحتفظ إدارة الجمارك بحقها في رفض اذا وجدت أسبابا تراها مبررة لذلك أو إلغائه بعد منحه إذا اكتشفت أنها غير كاملة أو صحيحة[2].

ثالثا: وضع البضاعة تحت النظام

تعتبر من العمليات الجمركية البسيطة، و تتم من خلال إيداع تصريح مفصل، يتم تحديد تاريخ التسجيل كنقطة بداية لجميع الالتزامات القانونية المترتبة وفقًا للنظام الجمركي المعتمد.[3]

رابعا: مدة إقامة البضائع

تحدد المدة الترخيص بناء على طبيعة النشاط الاقتصادي المرخص له في النظام، و يمكن أن تغير المدة اعتمادا على التبريرات الازمة للمتعامل الاقتصادي، وتحتفظ إدارة الجمارك بالسلطة الكاملة بشأن التمديد وفقا لتقريرها.[4]

خامسا: تصفية النظام

تصفية نظام جمركي معين تعني منح وضعية قانونية جديدة للبضائع مما يسمح للمتعامل الاقتصادي بالتخلص من جميع الالتزامات المرتبطة بالنظام الجمركي، و من بين أهم نتائج لتصفية نظام جمركي هو رفع اليد عن الكفالة المالية المقدمة و يكوم تصفية النظام إما بإعادة تصدير البضائع في

[1] هشام دغدوغ، مرجع سبق دكره، ص7.

[2] هشام دغدوغ، مرجع سبق ذكره، ص8 .

[3] عبد السلام قيدوم، **نظام القبول المؤقت كرافعة اقتصادية**، مذكرة تخرج، اقتصاد ومالية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2002 -2003 ،ص9.

[4] عبد السلام قيدوم، نفس المرجع، ص9 .

بعض الأنظمة أو عرضها للاستهلاك أو وضعها تحت نظام جمركي آخر، و يعتبر هذا هي حد ذاته يعتبر تصفية للنظام.[1]

المطلب الثالث: السياسة الجمركية الجزائرية

تعتبر السياسة الجمركية أحد أهم أدوات السياسة المالية تهدف الى تحقيق الأهداف الاقتصادية و التجارية من ثم نجد ان الجمارك تتوفر منذ نشأتها على آليات وضعت من اجل تشجيع العمليات المرتبطة بالتجارة غايتها الالزامية في ترقية التبادلات الدولية موازاة مع مهامها المتعلقة بالرقابة.

الفرع الاول: الضريبة الجمركية

تعتمد ادارة الجمارك على ميكانيزمات من اجل التحكم في عملية التبادل، من بينها الضريبة الجمركية اذ تعتبر هذه الأخيرة عن مجموعة الحقوق و الرسوم التي تخضع لها السلع عند اجتيازها القطر الجمركي عند التصدير، وتفرض هذه الضريبة من طرف الدولة بموجب قانون المالية و التشريع الجمركي. [2]

تلعب الضريبة الجمركية دورا فعالا في حماية الاقتصاد الوطني من جهة و تمويل الخزينة العامة من جهة اخرى، فهي تجمي الاقتصاد الوطني بالمحافظة على مكانة السلع و المستلزمات الخاصة للإنتاج من السوق المحلي فهي تمنع المواد الاولية التي تدخل في صناعة هذه المنتجات وكذلك الحرص على توفير حاجيات المستهلك داخليا، وتمويل الخزينة العامة للدول عن طريق فرض مختلف الحقوق و الرسوم الجمركية عند السلع .

أولا: أنواعها:[3]

تنقسم الضرائب الجمركية الى نوعين أساسين:

- ضرائب متعلقة بالقيمة .
- ضرائب متعلقة بالنوعية.

[1] Ghislaine le grand, **heurt martini**, management des opérations de commerce international, DUNOD, 6éme édition, paris, 2003, p 77

[2] احمد طالم، **دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، 2021/2020، ص 9.

[3] احمد طالم، نفس المرجع، ص10.

1) الضرائب القيمية:

تفرض هذه الضرائب على أساس النسبة المئوية من قيمة السلع و تختلف نسبتها باختلاف طبيعة السلعة، فغالبا ما تكون السلع الكمالية خاضعة للضريبة عالية، أما السلع الضرورية للاستهلاك فتخضع لنسب منخفضة نسبيا أو حتى معدومة، و بالتالي يتحتم على مصلحة الجمارك اعداد تعرفة جمركية قيمية .

2) الضرائب النوعية:

بناءً على مبلغ مُحدد لكل وحدة معينة من السلع المصدرة أو المستوردة تُفرض رسومًا على كل وحدة منها سواء كانت هذه الوحدة مُقاسة بالوزن أو الحجم أو السطح أو العدد.

نحيط بالنظر أن النظام الجمركي يعمل بالضرائب على القيمة باعتبارها أكثر دقة و يمكن تغييرها مع ارتفاع الأسعار فالمادة 6 مكرر من قانون الجمارك الجزائرية موضوع الرسوم القيمية أما المادة 19 من القانون الجمارك الجزائرية فهي موضع الرسوم النوعية.

الفرع الثاني: التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية في قائمة أو جدول للرسوم المروضة على السلع في فترة محدودة إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع المتبادلة و التي تم تحديد الحقوق والرسوم الجمركية عليها عند الاستيراد والتصدير، ترافق هذه التعريفة بفهرس أبجدي للمنتوجات توجد تفاصيل هذه القائمة في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع التي تم تصديق عليها 1950/12/15 انضمت إليها الجزائر بموجب قانون 91-09 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المصادق عليه بمرسوم رئاسي 91-241 المؤرخ في 20 جويلية 1991 لتصبح بذلك طرفا متعاقدا[1].

كنتيجة لاعتماد النظام المنسق، شهدت التعريفة نوعا من التنظيم المحكم والاتصال السريع بين المتعاملين الاقتصاديين تعتمد هذه التعريفة على ثلاث أسس[2]:

1) المدونة الجمركية: هي قائمة تتضمن جميع البضائع التي تشكل جوهر التجارة الخارجية، وتلزم الإدارة الجمركية والمتعاملون الالتزام بهذه القائمة.

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة يوسف بن خدة ، مذكرة منشورة الجزائر 134.ص 2005-2006 ص264.

2) **الضرائب والرسوم الجمركية:** تحدد بناءً على التعريفة الجمركية، مع مراعاة فارق السعر بين المنتج المحلي والمنتج المستورد، بهدف حماية الصناعات المحلية وزيادة تنافسية المنتج المحلي.
3) **الطبيعة القانونية:** من المهم جدا أن تطبق التعريفة الجمركية بعض الإصلاحات الجديدة لتسهيل عملية تحديد وضبط التجارة الخارجية ولجعل التعريفة دولية تطبق بطريقة محددة بغض النظر عن المتعامل الاقتصادي الذي يقوم بعملية الاستيراد.

تسعى الدولة من خلال تطبيق التعريفة الجمركية الى تحقيق هدفين :

- هدف مالي يتمثل في الحصول على موارد الخزينة .
- هدف اقتصادي ويتمثل في حماية الإنتاج الوطني.

الفرع الثالث: القيمة الجمركية

في كل ادارة جمركية عصرية يعتمد العمل على ثلاثة عناصر رئيسية: النوع التعريفي، منشأ البضاعة و القيمة الجمركية يتم استخدام هذه العناصر لتحديد مبلغ الضرائب و الرسوم المستحقة على البضائع المستوردة الخاصة، فتعتبر القيمة الجمركية في الجمارك ثالث عنصر جوهري لتطبيق مقاييس جمركية كذلك لعمليات التسعير، بشكل عام تعتبر القيمة عنصرا هام و هي من عناصر التشريع الجمركي الذي يخص تحديد الحقوق و الرسوم الجمركية، فهي تعبر عن القيمة التي يصرح بها المستورد أو المصدر من أجل تمكين ادارة الجمارك من اعداد وعاء الحقوق و الرسوم الجمركية . [1]

المبحث الثاني: التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية

عرفت الأنظمة الجمركية لتصنيفات عديدة بحسب طبيعتها فكل نظام يتميز بأداء وظيفي معين عن الأخر، الهدف منهم تشجيع القطاع و الاستفادة من الامتيازات المتاحة في مجال التصدير و الاستيراد.

المطلب الأول: الانظمة الجمركية خاصة بالاستيراد

ان الانظمة الجمركية هي آلية لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، حيث تشمل الأنظمة الجمركية الخاصة بالاستيراد و هي كالتالي:

نظام المستودعات الجمركية، نظام القبول المؤقت، اعادة التموين بالإعفاء، نظام استرداد الرسوم الجمركية، نظام القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع الايجابي .

[1] احمد طالم، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الاول: نظام الاستيداع الجمركي[1]

ان كلمة الاستيداع يمكن تفسيرها بطريقتين :

1. الاستيداع كنظام قانوني يمكن البضائع من الدخول إلى الإقليم الجمركي، ومع ذلك، تظل البضائع تعد كأنها لا تزال في الخارج عملياً، مما يستدعي التزامها بالتشريعات واللوائح الجمركية المحلية.
2. تستخدم كلمة الاستيداع للإشارة الى المخازن التي يتم تخزين البضائع فيها في انتظار الاستفادة من النظام الجمركي المعتمد. وتشمل الإجراءات المتبعة، مثل التجهيز والإعداد، إلى القواعد المحددة التي تنطبق عند الاستيراد وكذلك عند التصدير.

مفهوم النظام : يقصد بالاستيداع المحلات المعتمدة من تحت إشراف إدارة الجمارك، يتم تخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية داخل الإقليم الجمركي، مع تطبيق الضرائب والرسوم الجمركية وتدابير الحظر وغيرها من الإجراءات الجبائية أو الجمركية الأخرى. ويفصل القانون الجمركي بين أربعة أصناف من المستودعات:

- المستودع العمومي .
- المستودع الخاص.
- المستودع الصناعي.

1. **المستودع العمومي:** يعرف أيضا بمستودع الادخار العمومي وهو مكرس لتلبية احتياجات الجمهور[2]، بموجب للمادة 139 من قانون الجمارك المستودع العام مفتوح لجميع المستخدمين، لإيداع أنواع مختلف من البضائع باستثناء تلك المستبعدة وفق أحكام 116 و130 من قانون الجمارك، و كذلك منتجات المحروقات و المنتوجات الخطيرة التي تتطلب ترخيص بقرار من الوالي بعد الحصول على موافقة من لجنة الأمن و الصحة و الملائمة الصحية، ويطلق على المستودع العمومي مستودعا خصوصيا عندما يكون معدا لتخزين البضائع التي تشكل خطرا أو قد تفسد نوعية البضائع الأخرى أو البضائع التي يتطلب حفضها تجهيزات خاصة، ينشأ عندما تبرره ضرورات التجارة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الاقليم الجمركي، و يكون نشاطه الرئيسي أو الثانوي تقديم خدمات في ميدان تخزين البضائع و نقلها و تداولها[3].

---

[1] وشن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] فاطمة الحمدان بحير، **السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب سنة 2005 ،ص.116

[3] المادة 140 من قانون الجمارك

2. **المستودع الصناعي:** هو المكان الخاضع للرقابة الجمركية حيث يسمح لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج بهدف التصدير مع تعليق الحقوق و الرسوم التي تخضع لها هذه البضائع[1]، يمكن أن تكون البضائع المؤهلة لمعالجة في اطار نظام المستودع الصناعي من نوعين:[2]
   - البضائع التي تخضع لعمليات التحويلات أو التصنيع، أو المعالجة الاضافية.
   - البضائع التي تستخدم كما هي في وضع المستودع الصناعي.
3. **المستودع الخاص:** يمنح لأي شخص معنوي أو طبيعي لاستخدامه الشخصي من أجل ايداع بضائع المرتبطة بنشاطه و ذلك في انتظار نقلها بنشاط جمركي آخر مرخص به، و يتم فتح هذا المستودع في المخازن المودع، سواء كان مستوردا أو مصدرا في اي نقطة من الاقليم الجمركي عند توفر الشروط المطلوبة لإنشاء المستودعات لاستخدامهم المباشر و تخزين بضائعهم باستثناء المحروقات السائلة و الغازية، و يسمى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يخصص بتخزين بضائع تتطلب منشآت خاصة لحفظها.

الفرع الثاني: نظام القبول المؤقت [3]

نظام القبول المؤقت في الجمارك يعد أداة فعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتسهيل العمليات التجارية المعقدة، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد العالمي والمحلي.

1. تعريف القبول المؤقت

نظام القبول المؤقت في الجمارك يعني إدخال البضائع الأجنبية إلى الإقليم الجمركي بشكل مؤقت مع تعليق كامل للحقوق والرسوم الجمركية في حالة المعارض والعرض، أو تعليق جزئي في حالة القبول المؤقت للمعدات، تُمنح رخص القبول المؤقت من طرف إدارة الجمارك، ويُوجه البضائع المستوردة في إطار هذا النظام.

- يمكن استخدامها مباشرة ثم إعادة التصدير بحالتها الأصلية.
- اما من أجل تحسين الصنع أو المعالجة الإضافية أو التصليح .

2. انواع القبول المؤقت

هناك نوعان من القبول المؤقت و هما كالتالي:

[1] المادة 160 من القانون الجمارك

[2] فتيحة مقنعي، **اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2009/2008 ،ص70.

[3] Www. Douan.gov, consulte le 31/03/2024, 12:25.

- **القبول المؤقت التجاري:** يتيح هذا النوع بالدخول المؤقت للبضائع الأجنبية في ظل ظروف معينة الى منطقة جمركية مع التعليق الجزئي لدفع الحقوق والرسوم الجمركية و يتعلق بنظام القبول المؤقت المتعلق بالحاويات، ونظام القبول المؤقت المتعلق بإنجاز أشغال أو تقديم خدمات و الملاحظ أن هذه البضائع يتم إعادة تصديرها بحالتها الأولية.
- **القبول المؤقت الصناعي:** يعكس هذا النوع الدخول المؤقت للبضائع التجارية، حيث يسمح بالدخول المؤقت للبضائع الأجنبية مع التوقف التام عند دفع الحقوق والرسوم الجمركية، يتم اصدار البضاعة مجددا بعد تحويلها.

الفرع الثالث: اعادة التموين بالإعفاء

هو مصطلح يستخدم في سياق التأمين على الحياة، وخاصة في السياسات التي تتضمن ميزات أو إضافات خاصة، هذه الميزة تعني أن شركة التأمين تتعهد بإعادة دفع أقساط التأمين نيابة عن المؤمن عليه في حال تعرضه لحالة معينة.

أولا: تعريف إعادة التموين بالإعفاء

إعادة التموين بالإعفاء تعني استيراد البضائع بالإعفاء كليا أو جزئيا من الرسوم و الحقوق على أن تكون البضائع مماثلة من حيث النوعية أو الجودة و الخصائص التقنية لتلك التي استخدمت في تصنيع البضائع التي تم تصديرها سابقا بشكل نهائي.[1]

وبالتالي يتعين لأي شخص يرغب في الاستفادة من هذا النظام بتقديم طلب إلى مفتشية الجمارك المختصة على مستوى المنطقة مرفقا بالوثائق اللازمة للحصول على الموافقة من طرف إدارة الجمارك فيما يخص كميات السلع الممكن استيرادها.[2]

ثانيا: المستفيدون من نظام التموين بالإعفاء

المستفيدون من هذا النظام هم الأشخاص المقيمون في الاقليم الجمركي و المصنعين الذين يقومون بتحويل البضائع بهدف الحصول على منتجات و تصديرها إلى الخارج.[3]

[1].idir ksouri, **les régimes douaniers**, grand Alger livre,alger,2008,p 283.

[2] idir ksouri ,p280.

[3] idir ksouri ,p280.

ثالثا: البضائع المستفيدة من نظام التموين بالإعفاء

تشمل هذه السياسة الجمركية المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة وقطع الغيار المستخدمة في منتجات مصنعة بالإضافة الى سلع أخرى، وتتطلب هذه السياسة تبرير التصدير المسبق والالتزام بالشروط المحددة التي تحددها الجمارك، مع ضرورة محاسبة المواد المستوردة لضمان صحة طلب الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب والرسوم الجمركية.[1]

المطلب الثاني: الانظمة الجمركية الخاصة بالتصدير

الانظمة الجمركية المتعلقة بالتصدير تعتبر من العوامل الرئيسة التي لها تأثير على عمليات التجارة الدولية، و تتباين من بلد الى اخر تبعا للسياسات الاقتصادية و التجارية و القوانين المحلية، تشمل هذه الأنظمة الجمركية :

نظام العبور الدولي، نظام اعادة التصدير المباشر، نظام التصدير المؤقت

الفرع الاول: نظام العبور الدولي

تعريف نظام العبور: ينطبق على البضائع المنقولة والمعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، وتخضع للرقابة من قبل الجمارك من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول، يهدف هذا النظام إلى ضمان سلامة البضائع وتجنب أي مخاطر محتملة للتهريب بجميع أشكاله. [2]

المادة 127 من قانون الجمارك قد وقفت استفادة من نظام العبور، ما لم يقم الملتزم بالحصول على تصريح مفصل، وتحت طائلة العقوبات، يجب عليه تقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المعين، ويجب أن يحتوي التصريح على التزام ملزم ينص على تقديم البضائع بحالة جيدة وفي الأوقات المحددة، وعبر المسار المحدد، وأي تخفيض في البضائع المخضعة لنظام العبور يُعتبر جريمة تهريب. [3]

- **العبور الدولي:** يسمح هذا النظام بعبور السلع بين بلدين مختلفين من مكتب داخلي إلى مكتب خارجي (حالة التصدير) ومن مكتب خارجي إلى مكتب داخلي (حالة الاستيراد) ونميز فيه عدة أنواع:

1.عن طريق السير جاءت أحكامه في اتفاقية " جنيف " 14/03/1975 ، وهذا بهدف تسريح حركة نقل البضائع بين الدول الأعضاء.

2.عن طريق السكك الحديدية والذي نصت عليه اتفاقية " Benne " سنة 1924.

---

[1] idir ksouri, **les opérations commerce international**, berti édition, Alger, 2014, p 160.

[2] المادة 125 متمثل في الامر رقم 08-02 المؤرخ 24 يوليو 2008 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 118 من قانون الجمارك ، ص 62.

[3] المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999.

- **اجراءات سير نظام العبور الدولي:** [1]

وتمر إجراءات العبور الدولي بثلاث مراحل هي :

1 المرحلة الأولى خاصة بمكتب الانطلاق .

2 المرحلة الثانية أثناء الانطلاق .

3 المرحلة الثالثة خاصة بمكتب الوصول.

أولا: اجراءات عند مكتب الانطلاق: عند تقديم البضائع الى مكتب الانطلاق تخضع البضائع الى عدة اجراءات تحدد من طرف القانون الجمركي أو بنود اتفاقيات دولية .

1. **القيام بالتصريح:** يقوم المصرح (وهو الشخص الذي يوقع على بيان العبور أو من ينوب عنه قانونيا) بتقديم البيان العبور إلى سلطة الجمارك في مكتب الانطلاق ويحتوي على البيانات التالية:

- اسم ورقم مكتب الانطلاق .
- علامات و أرقام وعدد ونوع الطرد أو الوحدات.
- قيمة البضائع، اسم وعنوان الشخص الموقع على بيان الحمولة.
- وصف البضائع، اسم المرسل و المرسل إليه.
- مكتب الاتجاه الأخير.
- منشأ البضائع و مصدرها.
- الوزن الكلي والصافي للبضائع ورقم البيان المسلسل و تاريخه.
- تعريف وحدات النقل وجمل الملاحظات المتعلقة بأقسام الجمارك وتاريخ وضعه.
- نسبة ومبلغ الضرائب والرسوم في حالة وضع البضاعة تحت نظام الاستهلاك المباشر .
- الرقم الإحصائي في التعريفة الجمركية.

يعد هذا التصريح المقدم إلى السلطة الجمركية وثيقة قانونية بالنسبة للمراقبة الجمركية المفروضة من قبل مكتب الانطلاق ، وعند كل مكتب جمركي أثناء العبور، كذلك في مكتب الوصول ، لذلك ينبغي أن يحتوي على جميع البيانات والمعلومات الضرورية التي تمكن من مراقبة الشحنة من البداية حتى نهاية العبور خاصة في مكتب الانطلاق والوصول.

2. **مراقبة البضائع:** بعد تسجيل التصريح تحت نظام العبور الدولي، يقوم مكتب الانطلاق بتفتيش البضائع المصرحة ووسائل النقل المستخدمة لتحقق من مطابقتها مع المعلومات المذكورة في التصريح السابق بخصوص طبيعة ونوع السلعة ونوعها. [1]

[1] سلطاني سلمى، مرجع سبق ذكره، ص140-141.

3. **الضمان (الكفالة)** : يعتبر التزام المصرح بدفع كفالة للقابض الرئيسي للجمارك قبل بدء عملية العبور، وهذا الالتزام القانوني يمثل الوسيلة الفعالة للجمارك تضمان احترام الالتزامات خلال عملية العبور للنطاق الجمركي وضمان التغطية الفعلية لمجمل الضرائب والرسوم في حالة استهلاك البضائع المباشر، يلزم القابض الرئيسي تطبق أعلى النسب المعمول بها في التعريفة الجمركية المطبقة في مثل هذه البضائع في حالة استهلاكها مباشرة.
4. **تحديد مدة النقل:** تمثل مدة تحديد نقل البضائع من التقنيات المستعملة لتفادي مخاطر التهريب وتحديد فترة العبور تأخذ باعتبارها عدة نقاط منها :

- ترقية وسيلة النقل .
- نوعية الطريق .
- المسافة المقدرة.
- وقوع حوادث طارئة كحوادث الطريق مثلا .

إن تحديد المدة القصوى لعملية نقل البضائع يعتبر عاملا حاسما في تحديد خطر سير البضاعة الرسمي ، يتميز بارتفاع مستوى التداول و الأمان ومعروف لدى جميع متحملين هذا الطريق ، والشيء المهم انه يوجد خلاله مكاتب جمركية

5. **إقرار بالدفع:** يتم عندما تكتمل جميع الإجراءات المتعلقة بفحص البضائع ووسائل النقل المستعملة من قبل مكتب الانطلاق حيث تمنح الجمارك :

- نسخة من التصريح المقدم والموقع للمصرح وتحتفظ بنسخة في مكتب الانطلاق وكذا تقوم بتحرير شهادة اعتراف بدفع مبلغ الكفالة وتدفع للمصرح.

فيجب على المصرح عند مكتب الوصول أن يقدم هذه الوثائق الرسمية من اجل عملية المراقبة واسترداد مبلغ الضمان عند تنفيذ الشروط المحددة في النظام المعمول به.

2إجراءات المتابعة أثناء العبور أثناء الطريق: تعتبر المتابعة الجمركية لعملية العبور انطلاقا من مكتب الانطلاق من أهم الإجراءات الخاصة بهذه العملية وهذا من أجل تفادي مخاطر التهريب والتزوير.

و عليه تقدم إلى سلسلة الجمارك في كل مكتب دخول(داخل النطاق الجمركي) وحدات النقل المحملة مع بيان الحمولة وبيان العبور، فتتأكد الجمارك من توفر الشروط المطلوبة في بيان العبور ووحدة النقل والبضائع وذلك وفقا لأحكام النظام الجمركي لعبور الدولي .تلتزم الجمارك بتظهير (توقيع) نسخ البيان وتحتفظ بنسخة منه لأغراض الرقابة الجمركية ، يمكن في بعض الأحيان أن

[1]سلطاني سلمى، مرجع سبق ذكره ، ص140، ص141.

يكون هناك تأخير في التقديم إلى مكتب جمركي أثناء العبور ناتج عن حدوث حادث في الطريق أو انفتاح الأقفال الموضوعة من طرف الجمارك مما يترتب على المصرح بأخبار في اقرب الآجال السلطات الجمركية.

3الإجراءات الجمركية في مكتب الوصول: لما تصل البضاعة إلى مكتب الوصول تقدم وحدات النقل المحملة وعليها الأربطة والأختام الجمركية في حالة سليمة مع بيان العبور المتعلق بالبضائع إلى السلطة الجمركية تقوم الجمارك في مكتب الوصول أي رقابة ترى أنها ضرورية لتأكد مما إذا كان المصرح الناقل قد وفى جميع التزاماته وتحقق من عدم حدوث تلاعب في وحدة النقل ومن سلامة الأربطة والأختام وعلامات التعريف وفي نهاية المطاف يقرر المصرح الوجهة الأخيرة للبضاعة العابرة هل تخرج من النطاق الجمركي أو تستهلك مباشرة في الداخل أو توضع في المستودعات مؤقتا حتى يأتي موعد إعادة تصديرها[1].

عندما يتأكد مكتب الوصول من سلامة سيرورة عملية العبور يقوم بإشعار مكتب الانطلاق ووصول البضائع ووسائل النقل في حالة عادية مما ينتج عند رفع يد القابض الرئيسي على مبلغ الكفالة لصالح المصرح .

أما في حالة حدوث مخالفات الأحكام العبور فسلطة الجمارك تتخذ الإجراءات اللازمة (حجز الكفالة لصالح الخزينة بصفة نهائية) .

ويمكن القول أن نظام العبور الدولي للبضائع له أحكام وتقنيات جمركية خاصة به لما تطبق طريقة منتظمة ومستمرة من طرف الأعوان الجمركيين المختصين و خاصة القابض الرئيسي (فيما يخص تحديد القيمة الفعلية للبضائع ووسائل النقل من اجل تحديد بدقة مبلغ الكفالة أو الضمان) ولكن هذا كله متوقف على مدى تزويد إدارة الجمارك بالمعدات والأدوات والأجهزة من أجل متابعة العبور سواء كان ذلك من قريب أو من بعيد.

الفرع الثاني: نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي[2]

1) تعريفه : يندرج نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي ضمن نظام التصدير المؤقت، وفقًا لقانون الجمارك "التصدير المؤقت هو النظام الجمركي الذي يتيح استخراج البضائع مؤقتاً من البلاد لغرض معين، مع إمكانية إعادتها لاحقاً دون فرض الرسوم والضرائب الجمركية، يُعتبر هذا النوع من

[1] سلطاني سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] Moussaoui Hanane, étude de l'impact de facilitations douanières à l'importation sur la performance de l'entreprise, cas de cevital, Université de Bejaia, 2016 l2017, p52

التصدير أحد أدوات تحسين الصناعة، حيث يتم تحويل أو تصليح البضائع قبل إعادتها للتصدير مرة أخرى".

2) **إجراءات منح و سير النظام:** للحصول على رخصة الاستفادة من نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي، يجب إيداع طلب مسبق يتضمن جميع الوثائق اللازمة، "يتعين تقديم نسخة من عقد المعالجة الإضافية، وتحديد موطن الوفاء لدى بنك وسيط معتمد، مصحوبة بفاتورة تجارية تحدد المبلغ المالي المقابل للخدمة بالعملة الصعبة، يتم تقديم هذه الوثائق إلى رئيس مفتشي أقسام الجمارك التابع له إقليميًا في مكتب التصدير، بعد فحص الطلبات والوثائق، يُمنح رئيس المفتشية ترخيص التصدير المؤقت للتحسين السلبي، مع تحديد مهلة تكفي المتعامل لاستيفاء الغرض من العملية."

تنفيذ نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي يتوقف على الحصول على تصريح التصدير المؤقت وتوقيع تعهد بتقديم كفالة، حيث يلتزم المصدر بتعيين نظام جمركي يسمح به التشريع المعمول به للبضائع المصدرة قبل انقضاء الآجال المحددة، في حالة عدم تصنيع أو معالجة إضافية للبضائع المصدرة، تعفى المؤسسة من الكفالة، بعد تسجيل تصريح التصدير المؤقت، تقوم المصلحة المكلفة بالتفتيش بفحص البضائع والسلع المصدرة، مرفقة بمذكرة تفصيلية تحتوي على جميع المعلومات الضرورية للتعرف عليها قبل وبعد إعادة استيرادها.

الفرع الثالث: نظام التصدير المؤقت

1. **تعريفه:** حسب المادة 193 من قانون الجمارك: " يشير(بالتصدير المؤقت) النظام الجمركي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد، دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.[1]

أ إما على حالها ، دون أن يطرأ عليها أي تغيير ، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها.

ب وإما بعد ترضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح, في إطار(تحسين الصنع).

2. **إجراءات قبول البضائع للتصدير المؤقت** : قبل قبول البضائع في نظام التصدير المؤقت، يجب على الشخص المصدر لتلك البضائع بصفة مؤقتة أن يقدم طلباً مسبقاً لدى إدارة الجمارك، يجب أن يوضح في هذا الطلب نوع الاستعمال أو التصنيع أو التحويل الذي يرغب في إجرائه على هذه البضائع خارج البلاد.

وقد ورد هذا في المادة 194 من قانون الجمارك والمتضمنة ما يلي:

[1] المادة 194 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 و المتضمنة شروط الاستفادة من نظام التصدير المؤقت.

"للإستفادة من نظام التصدير المؤقت، يتوجب تقديم طلب مسبق لدى إدارة الجمارك، حيث يجب تحديد نوع الاستعمال أو التصنيع أو التحويل الذي سيتم تطبيقه على هذه البضائع خارج البلاد. يجدر بالملاحظة أن هذا الإجراء لا يشمل وزارة الدفاع الوطني".[1]

وتتحدد آجال مكوث البضائع المصدرة مؤقتا و فقا للمادتين 195و196 من قانون الجمارك حيث تتضمن ما يلي :

"يحق للبضائع المرسلة إلى الخارج للاستخدام على حالتها، أو لتحسين صنعها، أو لعرضها في معارض أو فعاليات مماثلة، أن تصدر نهائياً، وذلك وفقاً للتشريعات والتنظيمات النافذة ".[2]

كما تحدد المادة 196 ما يلي: "تُحدد المهلة اللازمة لإعادة استيراد البضائع المصدرة مؤقتًا أو تصديرها نهائيًا وفقًا لأحكام المادة 193 أعلاه، استنادًا إلى الفترة الضرورية المطلوبة لإكمال العمليات المقترحة".[3]

المبحث الثالث: أساسيات حول التجارة الخارجية

في عصرنا الحالي، تعتمد الدول بشكل كبير على بعضها البعض لتلبية احتياجاتها المتنوعة من السلع والخدمات، مما يظهر أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول، هذه الواقعية تؤكد على أن دول العالم لا يمكنها العيش في عزلة تامة عن بعضها البعض، وبالتالي فإن التعاون والتبادل التجاري يعدان ضروريين للتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية[4]

يتمثل المفهوم الشامل للتجارة الخارجية في العلاقات التجارية الدولية التي تشمل نقل السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين أفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تعمل في وحدات سياسية متعددة.

---

[1] المادة 194 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 و المتضمنة شروط الاستفادة من نظام التصدير المؤقت.

[2] المادة 195 مكرر من قانون الجمارك، قانون رقم، 79/07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 والمتضمنة استثناء حول التصدير المؤقت.

[3] المادة 196 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979، و المتضمنة مدة وآجال مكوث البضائع تحت نظام التصدير المؤقت.

[4] رشاد عصار، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2000 ، ص 12.

أدى التطور التاريخي الى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، و لذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية.

فالتجارة بين ولايات الهند قبل عام 1945 و نشأة دولة الباكستان كانت تجارة داخلية بحتة، ثم تحولت و أصبحت تجارة دولية بعد انشاء دولة الباكستان. وقد يحدث العكس و تتحول التجارة الدولية الى تجارة خارجية ، مثلما سيحدث عند تحقق الوحدة السياسية الأوربية بعد سنوات قليلة، و عندها ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي الى تجارة داخلية.

الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية

يمكن التمييز بين مفهوم التجارة الخارجية بمعناها الضيق وبمعناها الواسع، المفهوم الضيق يشير إلى الصادرات والواردات المادية المتداولة، بينما المفهوم الواسع يشمل الجوانب السلعية والخدمية، بالإضافة إلى الهجرة الدولية للأفراد وحركات رؤوس الأموال. [1]

فلقد تعددت التعاريف و منها:

التجارة الخارجية تشير إلى التبادل التجاري بين دولة ما ودول العالم الأخرى، وتتضمن هذه العملية تداول السلع المادية، الخدمات، النقود، وحتى الأيدي العاملة.[2]

يمكن تصور التجارة الخارجية على أنها نوع من التجارة يتمحور حول تدفق السلع المادية، والتي تشمل مجموعة الإنتاج السلعي الملموس المتبادل في أسواق التجارة الدولية بين الأطراف المتعاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تشمل التجارة الخارجية تدفق الخدمات غير المادية، مثل خدمات النقل الدولي، وخدمات التأمين، والسفر الدولي والسياحة، والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا[3]

الفرع الثاني: اهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من المجالات الهامة في اي مجتمع ان كان هذا المجتمع متقدما او ناميا، فعملية التبادل التجاري تربط البلدان ببعضها البعض ، بغض النظر عما اذا كان المجتمع متقدما

[1] د. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 0771، ص 16.

[2] د.نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2008، ص 9.

[3] د. سعيد احسن، **تقنيات التجارة الخارجية**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر ، 2019/،2020، ص5.

او متخلفا كما تساعد هذه العمليات في توسيع السوق العالمية من خلال فتح اسواق جديدة لمنتجات البلاد وزيادة رفاهية البلاد من خلال توسيع خياراتها.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً أساسياً على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول في السوق الدولية، يرتبط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها، وكذلك القدرة على الاستيراد، ينعكس كل ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، مما يؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري. .

توجد علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، حيث يؤثر ارتفاع مستوى الدخل القومي الناتج عن التنمية الاقتصادية في حجم ونمط التجارة الدولية، كما تؤدي التغيرات في ظروف التجارة الدولية إلى تأثير مباشر على تركيبة ومستوى الدخل القومي، الاتجاه الطبيعي هو أن يشهد الدخل القومي ارتفاعاً بالتزامن مع ازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة انتاج السلع، و اذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الى الخارج.

و التاريخ الاقتصادي لبريطانيا و المانيا و اليابان مثلا يشير بوضوح الى ان نمو و زيادة الدخل القومي لها صاحبة زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

اما اثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح اكثر من اي وقت مضى، وذلك ان الدول النامية تحكمها اوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، و لذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدولة النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك و مستوى الصحة العامة و التعليم و تنخفض الانتاجية و تقل الاستثمارات فيؤدي ذلك الى هبوط مستوى الدخل و هكذا تدور دائرة الفقر من جديد، و اذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف و لن تحدث تنمية حقيقية .

و يمكن للتجارة الدولية ان تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر و خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وانشاء البنية الأساسية، و يؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الاقتصادية.[1]

[1] رشاد عصار، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم فإنها لا تستطيع اتباع سياسية الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة، وذلك لان اتباعها يدفع الدول ان تنتج كل احتياجاتها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تسمح بذلك و مهما يكمن ميل أي دولة لتحقيق هذه السياسة، فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الاخرى، اذ ان الدولة كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاج من السلع، و انما اقتضى الامر ان تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية التي تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول اخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها، او تستطيع لكن بتكلفة او نفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا، ومن هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل التي ناد بها آدم سميث و أبرز من اتبعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين مزايا الأخذ بها، و أن الفرد اذا تخصص في أداء عمل يتقنه فسيسترجع درجة مهارته، و تزيد بالتالي انتاجيته من ثم يصل الى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية، و يؤدي التخصص بالطبيعة الى قيام تبادل بين الأفراد فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة فانه حتما سيقوم بمبادلة جزء من انتاج بجزء من انتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في انتاج سلع أخرى، و التخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فاذا كام الانسان يتقيد في تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص، وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة الى قيام التبادل، و من أهم النظريات الاقتصادية التي أدت لقيام التجارة هي: [1]

الأولى: النظرية الكلاسيكية التي تم تأسيسها من قبل آدم سميث و دافيد ريكاردو، ركزت على أن الدول التي تقوم بالشراء من الخارج الا اذا كانت تكلفة الشراء من الخارج اقل من تكاليف انتاجها من الداخل، و يمكن القول ان تكاليف الانتاج النسبية هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة.

الثانية: النظرية الحديثة التي أسسها هكشر، حيث تقوم على اختلاف تكاليف انتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس اختلاف الميزة النسبية كما تعكسها تكلفة العمال .

و تعد الاشارة الى اسباب و مبررات قيامها هي نفسها أسباب قيام التجارة المحلية، و هي رفع المستوى المعيشي، و تنقسم الى حقيقتان توضح السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع المستوى المعيشي:

[1] د. جمال الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الاكاديمي، 2014، ص 15-16.

1. المناخ (العوامل الجوية): المناخ له أثر فيه تكاليف الانتاج بصفة عامة ونفقات الانتاج الزراعي بصفة خاصة فالحرارة وكمية الامطار والرطوبة تختلف من دولة إلى اخرى لذلك فهي تؤثر تأثيرا ملحوظا في الانتاج الزراعي الذي يتوقف على هذه العوامل، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن أن تحدث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتصبح متلائمة والظروف الانتاجية المطلوبة، وذلك لأن لكل انتاج مناخ خاص لا يمكن انتاجه في غير ذلك المناخ، وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج المنتوج حسب المناح السائد وتبادله بإنتاج آخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الدولية[1].
2. توجد اختلافات كبيرة بين الدول فيما يتعلق بقدراتها على إنتاج مختلف السلع والخدمات، فالواقع الاقتصادي العالمي يتسم بتنوع كبير، حيث تمتلك بعض الدول موارد طبيعية وبشرية وتكنولوجية تمكنها من تحقيق إنتاجية عالية في مجالات معينة، بينما تفتقر دول أخرى إلى هذه القدرات، بعض الدول قد تكون غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط أو المعادن، بينما يفتقر البعض الآخر لهذه الموارد ويعتمد على مصادر أخرى للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون بعض الدول غنية في مجالات معينة مثل الزراعة أو الصناعة، بينما تكون فقيرة في مجالات أخرى مثل التكنولوجيا أو البحث العلمي.[2]

توافر التكنولوجيا الحديثة: والمقصود بذلك أن الدولة التي تحقق السبق في امتلاك ناحية التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع والابتكار ووضع انتاج الثورة المعرفية موضع التطبيق، تصبح في وضع مميز يتيح لها انتاج سلع تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، فتظهر الفجوة المعرفية بين الدول، فتتخصص دول معينة محدودة العدد حتى الآن في انتاج سلع ذات الكثافة المعرفية العالمية.

فروق الأسعار، أو اختلاف مستويات الأسعار، تعتبر ظاهرة شائعة في التجارة الدولية، وتعكس تباينًا في العرض والطلب على المنتجات والخدمات بين البلدان المختلفة، وفي ضوء قوانين العرض والطلب، يبحث المستهلكون في البلدان ذات الأسعار المرتفعة عن السلع والخدمات بأسعار منخفضة، بينما يسعى المنتجون إلى بيع منتجاتهم بأعلى أسعار ممكنة، على سبيل المثال، إذا كانت سلعة معينة متوفرة بكميات كبيرة في بلد ما، فمن المرجح أن يكون سعرها منخفضًا في هذا البلد، بينما قد تكون نادرة في بلد آخر وتتطلب سعرًا أعلى، وبالتالي، يمكن للسلعة أن تنتقل من البلد حيث العرض الزائد إلى البلد حيث الطلب المرتفع، مما يعزز الربحية للمنتج ويوفر فرصة للمستهلك للحصول على السلعة بسعر أقل من تكلفتها الفعلية، بموجب ذلك، يمكن اعتبار فروق الأسعار كمحرك أساسي وراء التجارة الدولية، حيث يُشجع تداول السلع والخدمات بين البلدان المختلفة لتحقيق الفوائد المتبادلة للمستهلكين والمنتجين، ومن المهم أيضًا أن

[1] د. جمال الجمل، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] عبروس فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 6.

نلاحظ أن فروق الأسعار ليست العامل الوحيد الذي يحدد نمط التجارة الدولية، وإنما هناك عوامل أخرى مثل التكاليف الإنتاجية والتكنولوجيا والسياسات التجارية التي تؤثر أيضًا على أنماط التبادل التجاري بين البلدان.[1]

المطلب الثاني:

عناصر التجارة الخارجية تشمل عناصر التجارة الخارجية جميع الأنشطة التجارية التي تتم بين الدول وتشمل استيراد وتصدير السلع و الخدمات و من أهمها:

الصادرات (Exports): تمثل السلع والخدمات التي يبيعها بلد ما للخارج، يتم إرسال الصادرات من البلد المصدر إلى الأسواق الدولية للبيع و التوزيع.

الواردات (Imports): تمثل السلع والخدمات التي يشتريها بلد ما من الخارج، تستورد البلدان السلع والخدمات التي لا تنتجها بشكل كافٍ أو بتكلفة أقل من الخارج.

الفرع الاول:التصدير و انواعه

التصدير هو أحد الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، يتميز التصدير بكونه مصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية ويعتبر مؤشرًا على قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافسية في السوق العالمية كما له عدة أنواع.

تعريف التصدير:

- التصدير هو العملية التي تمكن الدولة وشركاتها من تحقيق تدفقات من السلع والخدمات، بما في ذلك البيانات والخبرات والثقافة والسياحة والعمالة، إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى. يهدف التصدير إلى تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك تحقيق الأرباح وإضافة القيمة، وتعزيز النمو والتوسع، وخلق فرص عمل جديدة، وتبادل الثقافات و التكنولوجيا و تتمثل العملية نفسها في إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة وبيعها رسميًا مقابل قيمة مالية، التي عادة ما تكون بالعملة الصعبة.

وغالبًا ما يكون التصدير هو الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات لاستكشاف واستيعاب الأسواق الدولية، وتوسيع نطاق عملياتها.

[1] عبروس فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص7.

التصدير" يعتبر الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة[1]"

التصدير يمثل هدفاً أساسياً للدول لتوسيع نطاق أسواقها وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات. يُعتبر التصدير من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول النامية، يختلف تفسير مفهوم التصدير بحسب الأفراد والفئات المختلفة؛ فبينما يراه البعض كبساطة عملية تجاوز الحدود الوطنية للسلع والخدمات، يعتبره آخرون وسيلة لتعزيز الازدهار الاقتصادي وتطوير العلاقات التجارية الدولية. يتجلى دور التصدير في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي للدول حيث يعرف كما يلي[2]:

هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي .

أما رجل الجمارك فيعرفه: بأنه كل عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية .

أما مفهوم التصدير حسب الموسوعة الاقتصادية: فهو العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني إلى خارج هذه الحدود .

وعلى مستوى المؤسسة يعرف بأنه عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذى حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية .

على المستوى الوطني : يعرف التصدير بأنه عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذى حققته دولة إلى الدول التي تعانى نقص في الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية .

وعلى المستوى الدولي : يعرف بأنه وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية الاقتصادية الى دولة من الدول ، في اقتحام الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة والتحكم في تقنياته يؤدى إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما .[3]

[1] د. عبد القادر بن شني، **تسيير عمليات التجارة الخارجية**، مطبوعة بيداغوجية، جامعة عبد الحميد بن بديس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مستغانم، الجزائر، 2022/2021 ، ص 38.

[2] عبد الحميد عشي، **مراحل واجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة غرداية، الجزائر، 2022/2021، ص9.

[3] عشي عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أنواع التصدير

بشكل عام، يمكن تقديم تصنيف لعملية التصدير من زاويتين:[1]

- **التصدير السلبي:** يُعتبر التصدير سلبيًا عندما تقوم الشركة بالتصدير إلى الخارج دون وجود تخطيط مسبق أو خبرة، في هذه الحالة، تُنظر السوق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض غير متوقع، وبالتالي يتم ممارسة نشاط التصدير بشكل عشوائي وعلى فترات غير منتظمة.
- **التصدير الإيجابي:** يعني ذلك أن الشركة تتخذ قرارًا استراتيجيًا بالتركيز على البحث عن فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية، وتخصص لذلك موارد مادية وبشرية كبديل للعمل في السوق المحلية.

من ناحية أخرى، يمكن تقسيم نشاط التصدير إلى نوعين:[2]

- **التصدير المباشر:** في هذا النهج، تتولى الشركة جميع مراحل عملية التصدير دون الاعتماد على وسطاء، فتتحمل الشركة المسؤولية الكاملة بدءًا من تحديد العملاء وصولاً إلى تحصيل قيمة البضاعة.
- **التصدير غير المباشر:** يتيح هذا الأسلوب للشركات الراغبة في التصدير ولكن تفتقر إلى الإمكانيات الإدارية والمالية اللازمة، أن تصدر منتجاتها عبر وكلاء بالعمولة أو مكاتب شراء محلية، حيث تمتلك هذه الجهات الخبرة الكافية لتنفيذ عملية التصدير بنجاح.

الفرع الثاني: الاستيراد و أنواعه

الاستيراد هو عملية حيوية تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات السوق المحلي.

تعريف الاستيراد[3]

- عملية الاستيراد هي العملية التي يتم من خلالها إدخال البضائع أو المنتجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، تستورد هذه البضائع لتلبية الاحتياجات المحلية، أو لأغراض العبور أو إعادة التصدير بعد تعديلها.

[1] محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة1، 2012، ص193.

[2] علي عباس، **ادارة الأعمال الدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة 1، 2009، ص162.

[3] د. ختيم محمد العيد، **مقياس اجراءات التصدير و الاستيراد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر، 2021/2020، ص1.

- بشكل عام، يعرف الاستيراد على أنه جلب السلع من خارج حدود الوطن إلى داخل البلد وإدخالها إلى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي لإخراجها كسلعة مستوردة.
- أيضًا، يشير الاستيراد إلى العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيم في البلد، بغض النظر عن مكان تواجد المقيم سواء داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.
- الاستيراد هو جلب السلع من الخارج وإدخالها إلى البلد المستورد لبيعها، يتم الاستيراد من المناطق الحرة، الأسواق الحرة المحلية، المعارض، والأسواق الدولية، وفقًا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج.
- بصورة أخرى، تمثل الواردات إنفاقًا محليًا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية، مما يزيد من قوة تيار الإنفاق في الخارج.

أنواع الاستيراد

- **الاستيراد بغرض الاستثمار:** يتم عندما تقوم المؤسسة بشراء معدات وتجهيزات جديدة لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو لتوسيع نطاق المشروع، يمكن أن يشمل ذلك تجديد معدات الصيانة أو استبدالها بمعدات أحدث لتحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق النمو.
- **الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة:** فيتعلق بشراء المواد الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج، مثل المواد الخام أو قطع الغيار، وذلك لتمكين المؤسسة من مواصلة دورة الإنتاج بشكل مستمر وتحقيق التوسع في الأنشطة الصناعية.
- **الاستيراد بغرض التجارة:** فيشمل عمليات الشراء و البيع حيث يتم شراء السلع بغرض إعادة بيعها دون تغيير أو تحويل عليها، سواء كانت سلع استهلاكية أو صناعية، يهدف هذا النوع من الاستيراد إلى الاستثمار في مجال البيع والشراء لتحقيق الأرباح وتعويض النقص في المنتجات.

المطلب الثالث: دور الانظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية

تلعب الانظمة الجمركية دوراً حيوياً في تعزيز التجارة الخارجية من خلال توفير التسهيلات الضرورية للشركات والمصدرين والمستوردين، يهدف هذا الدور إلى تسهيل حركة البضائع عبر الحدود الوطنية من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف والتأخيرات المرتبطة بالتصدير والاستيراد، وتطوير البنية التحتية الجمركية واللوجستية، بالإضافة إلى ذلك، تساعد الانظمة الجمركية في تطبيق الرسوم الجمركية والضرائب بشكل فعال التي تفرض على البضائع المستوردة والمصدرة، وتساهم هذه الرسوم والضرائب في تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك تنظيم التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزز الأمان والسلامة العامة للبضائع من خلال فحصها وتطبيق المعايير الصحية والبيئية والأمنية، وتكافح التهريب والتجارة غير الشرعية من

خلال تقديم الدعم والإرشاد للشركات وتحقيق التوافق الدولي و تطبيق إجراءات مراقبة ورقابة على المنافذ الحدودية، والتعاون مع الجهات الأمنية والقضائية الأخرى و وفير المعلومات و التوجيه.

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي[1]:

الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي.

زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد.

إصدار وصل العبور بالجمارك(TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.

إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع.

تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة(CACI) .

التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

[1] الاجراءات و التسهيلات، موقع وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، نقلا عن الرابط التالي:
www.mfa.gov.dz

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، ندرك أن التجارة الخارجية تعتبر محركًا أساسيًا للاقتصاد، حيث لا يمكن للدول أن تعتمد بشكل كامل على اقتصادها الوطني دون الاعتماد على التبادل التجاري مع البلدان الأخرى. لذا، تبنت الدول الأنظمة جمركية التي تهدف إلى حماية اقتصادها الوطني وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

تحمي الأنظمة الجمركية الاقتصاد الوطني من التحديات الخارجية مثل الصادرات المنافسة بواسطة فرض الرسوم الجمركية والقيود التجارية.

ومع ذلك، يتعين أيضًا أن توفر هذه الأنظمة التسهيلات الجمركية اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين، مما يشجع على زيادة حجم التجارة الخارجية وتسهيل تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

بالتالي، يجب أن تكون الأنظمة الجمركية متوازنة بين حماية الاقتصاد الوطني وتوفير التسهيلات للتجارة الخارجية، وذلك لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمنفعة القصوى للاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لغرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة

تمهيد:

تعتبر الغرف التجارية والصناعية جزءًا أساسيًا من البنية الحضارية والتنظيمية في الدول، حيث تمثل جهة منظمة وموحدة لتمثيل منشآت القطاع الخاص، تأتي إنشاء هذه الغرف كجزء من جهود الدول لتعزيز التنظيم المؤسسي وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الازدهار الاقتصادي، و في الجزائر، تم إنشاء الغرف التجارية والصناعية لتكون جسرًا بين الحكومة وأصحاب الأعمال، وذلك للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات، وتسعى هذه الغرف لدعم وتعزيز القطاع الخاص، وتوفير الدعم والتطوير له، وتهيئة البيئة المناسبة لتنمية الأعمال التجارية والصناعية، بهذه الطريقة، تلعب الغرف التجارية والصناعية دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد والتنمية في الدول، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي و انطلاقا من هنا تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين هما:

المبحث الأول: ماهية غرفة التجارة و الصناعة

المبحث الثاني: مساهمة غرفة التجارة والصناعة في ترقية التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية غرفة التجارة و الصناعة

غرف التجارة والصناعة هي منظمات غير ربحية تمثل مصالح الأعمال والصناعة في البلدان والمناطق المختلفة، تأسست هذه الغرف بغرض تعزيز وتطوير القطاع التجاري والصناعي، وتمثيل مصالح الشركات والمؤسسات التجارية أمام الحكومة والهيئات الرسمية والمجتمع المحلي، تقوم غرف التجارة والصناعة بتقديم مجموعة من الخدمات والمبادرات لأعضائها، مثل التمثيل والدفاع عن المصالح، وتقديم الخدمات الداعمة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتسهيل العمليات التجارية، والتعاون الدول.

المطلب الأول: نشأة و تاريخ غرفة التجارة و الصناعة

تم التطرق في هذا المبحث الى نشأة و تاريخ غرفة التجارة و الصناعة من حيث الانشاء الأول للغرف الى قانون المنشأ لغرف التجارة.

الفرع الأول: نشأت غرفة التجارة و الصناعة [1]

تم انشاء غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة بالبويرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم47/80 المؤرخ في 07 ربيع الثاني عام 1400 الموافق ل 23 فبراير 1980 و تم اعادة تنظيمها بموجب مرسوم رقم 87-172 المؤرخ في 06 ذي الحجة عام 1407 الموافق ل أول أوت 1987 وتم اعادة تنظيمها كغرف جهوية بموجب مرسوم رقم 96-93 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق ل 03 مارس 1966.

حينها أدمجت في غرفة التجارة و الصناعة لجرجرة و مقرها بتيزي وزو الى غاية شهر أفريل أين تمت ترقيتها كغرفة ولائية للتجارة و الصناعة لتكجدة بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أفريل 2007.

الفرع الثاني: تاريخ غرفة التجارة و الصناعة

على مر العصور، كان لغرف التجارة والصناعة دور بارز في تعزيز التجارة والصناعة وتشجيع الاستثمار وتوفير بيئة عمل مناسبة للأعمال التجارية، قامت هذه الهيئات بتقديم العديد من الخدمات مثل الإرشاد والتدريب والدعم المالي والقانوني والتعليم والتدريب، وشجعت على التعاون والتبادل التجاري بين الأعضاء.

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

في العصور الحديثة، أصبح لدى غرف التجارة والصناعة دور أكبر في تشكيل السياسات الاقتصادية والتجارية وتعزيز التعاون الدولي وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتلعب هذه الهيئات دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المحلي لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وانقسمت عبر العصور كالتالي:

خلال الفترة من عام 1830 إلى عام 1962

غرف التجارة والصناعة في الجزائر أُنشئت خلال الحقبة الاحتلالية، حيث كانت تدير بواسطة مسؤولين كانوا يخدمون مصالح الدولة المستعمرة، مع مرور الوقت، تطورت هذه الغرف لتصبح مؤسسات مستقلة تعمل على تمثيل ودعم مصالح القطاع التجاري والصناعي في البلاد، وبفضل مواردها الهامة:

-صاحبة امتياز متعلقة بالمناطق المينائية و المطارات (تمت مثلا توسعة ميناء الجزائر من طرف غرفة التجارة و الصناعة للجزائر) و فضاءات التظاهرات الاقتصادية و مخازن العبور.

- صاحبة املاك عقارية و منقولة (القصر القنصلي, بورصة الجزائر, مقرات بنوك و شركات تأمين).

- صاحبة أجهزة للتكوين: مدارس تجارية, مدارس للخياطة, مدرسة تقنيات التبريد.

- صاحبة قيم عقارية (مساهمات لدى عدة شركات من بينها الخطوط الجوية الفرنسيةAir France).

- بالإضافة إلى ذلك, خولت للغرف مهام السلطة العامة في بعض المجالات :

- تسيير السجل التجاري و منح علامات الجودة.

من عام 1962 إلى عام 1976:[1]

شهدت الغرف التجارية والصناعية تقليصًا تدريجيًا في دورها وامتيازاتها، حيث تم نقل مهامها وأصولها (ذمتها) إلى مؤسسات عمومية جديدة مثل Comex، Ofalac، Sonatraq، ONP، ENIC.

على سبيل المثال، في عام 1962، تم تأسيس معرض الجزائر بترخيص من الحكومة الجزائرية وبتمويل من الحكومة الصينية (تم سداد القرض بالكامل فيما بعد من قبل الجزائر).

تم إنشاء الديوان الوطني للمعارض والتصدير، وبعد ذلك تحولت إلى الشركة الوطنية للمعارض والتصدير فيما بعد.

[1] المرسوم 80_47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات

في أواخر السبعينات، تم تقليص دور غرف التجارة والصناعة إلى الحد الأدنى، حيث اقتصرت أنشطتها على نشر المعلومات التجارية وتقديم التدريب المهني في مجالات مختلفة مثل الخياطة والحلاقة والمحاسبة واستخدام الآلة الكاتبة. وفي عام 1976، تم حل معظم هذه الغرف، مما أدى إلى تقليل دورها السابق في دعم وتمثيل مصالح الشركات وأصحاب الأعمال في الجزائر.

سنة 1980: إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة و غرف التجارة و الصناعة في شكل مؤسسة عمومية إدارية:

- أنشئت في اطار ادماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.
- تحتوي علي مجلس للتوجيه وممولة كليا من ميزانية الدولة (على المستوى المحلي).
- المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات.

سنة 1987 : الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري

-إشراك المؤسسات في النشاطات.

-اعتماد مبدئ إنظام الشركات.

-تنظيم المتعاملين في أقسام متخصصة وفقا للنشاط المهني.

-تنصيب مجلس إدارة مفتوح لممثلي رؤساء المؤسسات المرسوم 87-171 المؤرخ في 01أوت 1987.

من عام 1996: تأسيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، حيث تم تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، تم تخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية لصالح الغرف، تم تطبيق الانتساب التلقائي للأعضاء، تم إنشاء مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد الغرف التجارية والصناعية من 48 غرفة في كل ولاية إلى 20 غرفة. تم تنصيب هيئات جديدة مثل الجمعية العامة والمجلس واللجان التقنية، تم تمويل الغرف من موارد مشتركة مثل الضرائب والمساهمات.[1]

من عام 2000: تم إعداد شروط الاستحقاق للأعضاء تم توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التدريب، تم إصدار قرار وزاري مشترك.

من عام 2010: تم تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين، مع التحول التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية وصناعية، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 المؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010،

[1] المرسوم96-94 في المؤرخ03 مارس1996

المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996، المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

المطلب الثاني: تعريف و مهام و صلاحيات غرفة التجارة و الصناعة

تعد غرفة التجارة والصناعة مركزا هام لتعزيز الاعمال التجارية و الصناعية و الاقتصاد المحلي لها عدة مهام .

الفرع الأول: تعريف غرفة التجارة و الصناعة

هي مؤسسة عمومية ذات طابع ذات طابع تجاري و صناعي Epic تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي الوزير المكلف بالتجارة و تقع في ولاية البويرة في حي 130 مسكن ع.7 رقم 02، و هي مؤسسة تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطعات التجارة الصناعة و الخدمات في اطار دوائرها الاقليمية.

الفرع الثاني: مهام و صلاحيات غرفة التجارة و الصناعة[1]

- تضطلع الغرفة بمهمة التمثيل و الاستشارة و الادارة و التوسيع الاقتصادي في مستوى دوائرها الاقليمية.
- تقدم الى السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات بالآراء و المقترحات و التوصيات في المسائل و الانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد المحلي قطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات.
- تنظيم التشاور بين منخرطيها و تجمع آراءهم في النصوص التي تعرضها عليها الادارة قصد دراستها و ابداء رأيها بشأنها.
- تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية الدولية بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة.
- تزويد المستثمرين الجزائريين و الأجانب بكل المعلومات و المعطيات التي يطلبونها.
- تقوم بكل عمل يهدف الى ترقية قطاعات الصناعة و التجارة و الخدمات .

و تكلف الغرفة بهذه الصفة على الخصوص بما يأتي:

- تصدر كل وثيقة أو شهادة او استمارة يقدمها او يطلبها المستثمرين أو تؤشرها أو تصدق عليها و التي تكون موجهة للاستعمال في الجزائر.

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

- يحدد الوزير المكلف بالتجارة بقرار قائمة هذه الوثائق و الشهادات و الاستثمارات.
- تنظم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض و الندوات و الملتقيات و الأيام الدراسية التي تهدف خاصة الى ترقية النشطات الصناعية و التجارية و الخدماتية.
- تنشر و توزع كل وثيقة و مجلة لها علاقة بنشطات الغرفة.
- تقوم بأعمال التعليم والتكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الاقليمية و تتدخل في ميدان التهيئة العمرانية و التعمير في طابعه التجاري.

و يمكن للغرفة أن تقوم زيادة على ذلك بما يلي:

- فتح مكاتب أو فروع في مناطق دوائرها الاقليمية.
- تؤسس مؤسسات تجارية و صناعية و خدماتية أو تديرها كمدارس التكوين و تحسين المستوى و مؤسسات ترقية الشركات و مساعدتها و مؤسسات دعم أنشطتها و هياكلها الاساسية ذات الطابع التجاري و الصناعي لا سيما المخازن العامة و مناطق العبور و المناطق الصناعية.
- يمكن للغرفة زيادة على مهامها المذكورة في المادة 06 السابقة هيئة للمصالحة و التحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية المحلية بناء على طلب المتعاملين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وأجهزة وإدارة غرفة التجارة والصناعة لتيكجدة

تشمل اجهزة غرفة التجارة أقسام و وحدات تقوم بأنشطة معينة اما ادارة الغرفة تشمل مجموعة من الأنشطة والمسؤوليات التي تهدف إلى دعم وتعزيز النشاط التجاري والصناعي في المنطقة التي تخدمها الغرفة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة"[1]

يشير إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم وتوزيع السلطة والمسؤوليات داخل الغرفة، بما في ذلك الهياكل الإدارية والأقسام والوحدات المختلفة التي تشكل الغرفة وتدير أنشطتها، يعكس هذا الهيكل التنظيمي كيفية تنظيم الغرفة لتحقيق أهدافها وتقديم خدماتها لأعضائها والمجتمع بشكل عام في ولاية البويرة، ينقسم الى :

رئيس غرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة": السيد حمدان بانوح

مدير الغرفة: السيد أحمد عبد المالك سمير

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

أعضاء المكتب:

- يتكون مكتب غرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" من سبعة (07) اعضاء من مختلف القطاعات، تم الانتخاب عليهم يوم 19 جوان 2018 .

أعضاء الجمعية العامة:

- تمت عملية انتخاب أعضاء الجمعية العامة التي تتكون من 23 عضوا بتاريخ 26 ماي 2018.
- **اللجان التقنية:**

شكل أعضاء الجمعية العامة ست لجان تقنية هي كالآتي:

- لجنة الخدمات
- لجنة الصناعة
- لجنة البناء و الأشغال العمومية
- لجنة التجارة
- لجنة مناخ العمال
- لجنة الاستثمار و الجباية
- بالاضافة الى نادي نساء الأعمال

الموارد البشرية: يتكون طاقم الغرفة من ستة (06) موظفين(اطارين (02) و أربعة (04) عمال في التنفيذ

المنخرطون بالغرفة: يصل عدد منخرطي الغرفة الى غاية 31 ديسمبر 2018 ما يقارب 600 منخرطا.[1]

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

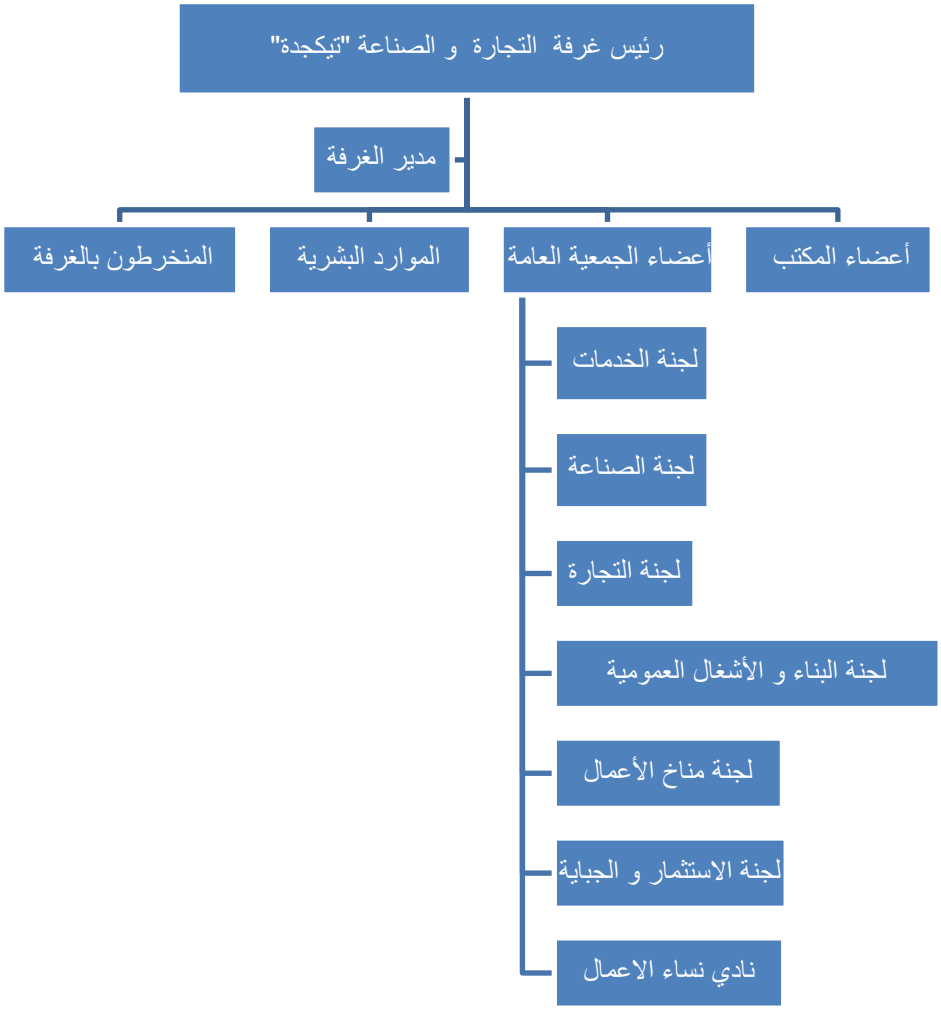

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة"

الفرع الثاني: أجهزة غرفة التجارة و الصناعة

تتكون أجهزة الغرفة من:[1]

الجمعية العامة:

- تتكون الجمعية العامة للغرفة من أعضاء دائمين ينتخبهم منتموا الدائرة الاقليمية و من أعضاء شركاء و ينتخبون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد و يعتبرون ممثلون على الصعيد المحلي و الادارات و منضمات أرباب العمل و تتكون من 20عضوا بالنسبة للغرف التي يقل عدد منتميا 5000 عضوا أو يساويه.

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

- تنتخب الجمعية العامة من بين أعضائها رئيسا و نائبي رئيس.
- تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة في السنة بناء على استدعاء من الرئيس.
- يمكن للجمعية ان تجتمع في دورة غير عادية بطلب من الرئيس أو بطلب من الوزير لا يصح اجتماع الجمعية العامة الا بحضور نصف أعضائها.
- يترتب على مداولات الجمعية العامة تحرير محاضرة مرقمة و مقيدة يوقعها الرئيس بالاشتراك مع مدير الغرفة و ترسل الى الوزير المكلف بالتجارة.
- **تداول الجمعية العامة للغرفة فيما يلي:**
- التقرير السنوي والمصادقة على برنامج الغرفة و اللجان التقنية.
- اعتماد الاقتراحات و الموافقة على التقرير السنوي عن نشطات الرئيس و اللجان التقنية اضافة الى دراسة مشروع ميزانية الغرفة و حصيلة السنة المالية.

المكتب:

يتكون مكتب الغرفة من أعضاء ينتخبون من الجمعية العامة المكونة من 06 اعضاء من بين 20 عضوا من الجمعية العامة و يكون مدير الغرفة فيه بقوة القانون و يجتمع مرة واحدة على الاقل في كل شهرين و يجدد قواعد التنظيم كما يوقع على ذلك كل الاتفاقيات و بروتوكولات الاتفاق و التبادل و التعاون مع الهيئات و المؤسسات الأجنبية المماثلة في مجال العلاقات التجارية و تطويرها.[1]

اللجان التقنية:

هي أجهزة دائمة للتفكير و التشاور تتولى ضبط آراء الغرفة فيما يخص المسائل المتعلقة بمجال اختصاصها و تكون تحت سلطة الرئيس.

الفرع الثالث: ادارة غرفة التجارة والصناعة

- يعين الوزير المكلف بالتجارة مديرًا لإدارة المصالح الإدارية للغرفة، ويتم إنهاء مهامه بقرار من الوزير وفقًا لنفس الإجراءات.
- يمتلك المدير جميع الصلاحيات لإدارة الغرفة وتسيير شؤونها وفقًا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.
- يكون المدير مسؤولًا عن صرف ميزانية الغرفة.
- يمثل المدير الغرفة أمام القضاء وفي الأعمال المدنية..

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

- يُعد مدير الغرفة مشروع الميزانية، بما في ذلك ميزانيات المؤسسات الملحقة، ويلتزم بالنفقات في حدود الاعتمادات المخصصة.
- يُبرم جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات المتعلقة بتسيير الغرفة وأموالها.
- يُوقع، ضمن صلاحياته، كل الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالتبادل والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأجنبية المماثلة.
- يُعتبر مسؤولا عن حماية أملاك الغرفة والمحافظة عليها.
- يُزود مختلف أجهزة الغرفة بالوسائل الضرورية لسير عملها وينظم الكتابات التقنية تحت مسؤوليته.
- يُعين مقرري اللجان التقنية للغرفة من بين المستخدمين الدائمين. ينفذ بنفسه أو بواسطة أطراف أخرى الدراسات والأشغال المطلوبة من قبل أجهزة الغرفة ضمن مجال اختصاصه.
- يُشارك في تنفيذ مداولات أجهزة الغرفة التي تتطلب تدخل المصالح الإدارية للغرفة.
- يُنفذ تحت مسؤوليته الصلاحيات الإدارية للغرفة.
- يُمكنه، عند الضرورة، فتح أي مكتب أو مصلحة أو فرع إداري في الأقسام الجغرافية الفرعية التابعة لدائرة اختصاص الغرفة.
- يُحدد الوزير المكلف بالتجارة، بقرار، الهيكل التنظيمي النموذجي لغرف التجارة و الصناعة.
- تُعد كل غرفة هيكلاً تنظيمياً خاصاً يتلاءم مع خصوصياتها، استناداً إلى الهيكل التنظيمي النموذجي، ويوافق عليه الوزير المكلف بالتجارة بمقرر.
- يُعد حصيلة السنة المالية الأخيرة وحساباتها ويقدمها للجمعية العامة، يُمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي الغرفة، بما في ذلك مستخدمي المؤسسات والمصالح الملحقة أو المتنازل عنها، ويقوم بالتعيينات في المناصب التي لم تُحدد لها طرق أخرى للتعيين.
- يُعد النظام الداخلي لمستخدمي الغرفة ويشرف على احترامه.[1]
- يخضع مستخدمو الغرف لقانون أساسي خاص يُحدد وفق التشريعات والتنظيمات المعمول بها. [2]

المبحث الثاني: مساهمة غرفة التجارة و الصناعة في ترقية التجارة الخارجية

تساهم الغرفة بشكل فعال في ترقية التجارة الخارجية من خلال تقديم الدعم الازم للشركات و المؤسسات لتحقيق نجاحات في الأسواق العالمية .

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

المطلب الأول: أنشطة غرفة التجارة و الصناعة

تدرك غرفة التجارة و الصناعة لولاية البويرة التحديات التي يتطلبها التنوع الاقتصادي الذي تهدف الجزائر الى تحقيقه، كما تدرك تطور الاقتصاد المحلي مما يستدعي من غرفة التجارة والصناعة "لتيكجدة" تطوير أدوارها وزيادة فعاليتها وتحديث أدواتها للمساهمة في خلق بيئة اقتصادية مثالية لنمو الاستثمار وازدهاره وانطلاقه بثقة واطمئنان في ظل مختلف الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية، يتجلى ذلك من خلال تنظيم ملتقيات وأيام دراسية وإعلامية وفعاليات اقتصادية، بالإضافة إلى إقامة علاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتوقيع اتفاقيات تعاون وتبادل معها.

و تتمثل هذه الأنشطة في:

نشاطات الغرفة: تتعلق بدعم وتعزيز القطاع التجاري والصناعي في منطقة معينة أو دولة. وتتنوع هذه النشاطات بحسب احتياجات القطاع التجاري والصناعي والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

1) **النشاطات العادية:** أنجزت غرفة التجارة و الصناعة تيكجدة لولاية البويرة، ما يعادل 14 نشاطا عاديا خلال سنتي 2016 و 2017 بينما وصل عدد هذا النوع من النشاطات خلال 2018 الى 23 نشاطا، و هذا ضمن المحورين التاليين:[1]

- **دعم المؤسسات من خلال التكوين:**

بهدف المساهمة في تحسين مستوى موظفي و اطارات و عمال مختلف المؤسسات الاقتصادية و مديريات الولاية و تحسين معلوماتهم كل ميدانه و قطاعه، تسهر غرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" على برمجة دورات تكوينية، من بين الدورات البارزة التي برمجتها الغرفة على سبيل المثال لا الحصر:

- دورة الأمن الصناعي من خلال شروط النقل، تخزين و استعمال المواد الكيميائية الخطيرة.
- دورات في تقنيات الاعلام و التواصل.
- دورات في تسيير الصفقات العمومية.
- دورات في تسيير الموارد البشرية.
- دورات حول الاقرار الضريبي(La liasse Fiscale)

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

- دورات حول التدقيق الداخلي للمؤسسات.

قدمت غرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" دورات تأهيلية أخرى لفائدة الشباب استفادة منها أكثر من 120 شابا في مجالات مختلفة أهمها:

- تثبيت و اصلاح أنظمة الطاقة الشمسية.
- تقنية البناء بألواح الجبس .
- دورة تقنيات البيع في الصيدليات.
- لغات أجنبية (لغة انجليزية).
- دورة في النظام المحاسبي المالي.
- دورات في تقنيات تزين الأرضيات ثلاثية الأبعاد Epoxy .
- كيفية انشاء مؤسسة.
- دورة في تقنيات اتخاذ القرارات.

- الترقية و التنشيط الاقتصادي من خلال:

1. الحملات الاعلامية و التحسيسية:[1]

- أبواب مفتوحة على الادارة الجبائية.
- حملة تحسيسية حول ايداع الحسابات الاجتماعية.
- حملة تحسيسية عن فترات البيع بالتخفيض (الفترة الشتوية و الفترة الصيفية).
- مشاركة سنوية في تظاهرات احياء اليوم العالمي لحقوق المستهلك.

2. البعثات الاقتصادية:

- استقبال وفد الأعمال الإندونيسي في ولاية البويرة.
- تشكيل وفد أعمال محلى و رسمي و زيارة جمهورية إندونيسيا.
- المشاركة في الوفود الاقتصادية الجزائرية بالخارج حيث تمت مرافقة أكثر من 50 منخرطا (من مختلف القطاعات) شاركوا في صالونات و تظاهرات بتركيا، تونس، فرنسا، اسبانيا، إندونيسيا، خلال السنين الآخرتين.

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

3. الأيام التكوينية و الملتقيات:[1]

- الطرق العملية و الحديثة لتحسين جودة زيت الزيتون.
- الملتقى الوطني المرسوم "حرية المنافية بين دسترة حرية المبادرة و متطلبات الضبط" (بالتنسيق مع جامعة البويرة).
- الملتقى الوطني حول " الآليات القانونية لانعاش الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاح الدستوري 2016 (بالتنسيق مع جامعة البويرة).

4. التظاهرات الاقتصادية:

- معرض الانتاج المحلي.
- معرض الدخول الاجتماعي.

في نشاطات تبعات الخدمة العمومية: قاموا بإنجاز ما يعادل 22 نشاط في كل سنة من 2015 الى 2017 و 24 نشاط سنة 2018 و هذا ضمنا أربع محاور مع بغض الأمثلة:

1. نشر المعلومات الاقتصادية:

- الاعلان عن الصفقات العمومية.
- العروض التجارية.
- التظاهرات و المعارض التجارية المحلية و الدولية.
- زيادة الوفود الاقتصادية الدولية بالجزائر و الجزائرية بالخارج.

2. أيام دراسية و دورات تكوينية:

أبرزها الدورات و الأيام التكوينية التي تم تقديمها لإطارات مديرية التجارة لولاية البويرة و المتعاملين لديها و من اهمها:

- دورة في المبادئ العامة لمنهجية HACCPو أهميتها.
- يوم تكويني حول النظافة والسلامة الغذائية.
- مساهمة أنظمة المناجمنت في القدرة التنافسية للمنظمات.

3. أيام اعلامية و تحسيسية:

- أيام اعلامية حول قانون المالية
- أيام اعلامية حول قانون الصفقات العمومية
- أيام تحسيسية حول مخاطر التسممات الغذائية

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

- يوم دراسي حول حق المستهلك في الاعلام
- يوم دراسي حول شرح احكام المرسوم التنفيذي 66.16 الذي يحدد نموذج الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة.
- يوم تحسيسي حول سند التحويل لفائدة مهني قطاع الفلاحة
- حملة تحسيسية حول المداومة في الأعياد و المناسبات
- المشاركة في تنظيم أسواق رمضان

4. التمثيل، المصادقة على الوثائق و انجاز دراسات و نشريات:

تمثيل الغرفة في كل من:[1]

- اللجنة الولائية للطعن في الضرائب.
- مجلس الشراكة للتكوين و التعليم المهنيين
- اللجنة الولائية و اللجان البلدية لتنظيم المعارض التجارية.
- اللجنة الولائية المكلفة باعتماد مدارس تعليم السياقة.
- مجلس الادارة مشتلة المؤسسات لولاية البويرة.
- لجنة اعتماد المشاريع لمشتلة المؤسسات لولاية البويرة.
- مجلس ادارة مركز التسهيل للمؤسسات لولاية البويرة.
- اللجنة الولائية لتنظيم الفضاءات التجارية.

- الاجتماعات التنسيقية الفصلية لقطاع التجارة المتكون من:

- مديرية التجارة
- غرفة التجارة و الصناعة
- المركز الوطني للسجل التجاري
- الاتحاد العام للتجار و الحرفيين
- جمعية حماية المستهلك

- اصدار الوثائق المكلفة بها غرف التجارة و الصناعة و المصادقة عليها:

- الدعوات المهنية
- شهادة المنشأ الجزائري
- شهادة المصنع

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

- **انجازات الدراسات:**
- دراسة عن التوزيع الجغرافي لنشاط البيع بالتجزئة و الجملة للمواد الغذائية العامة بولاية البويرة السنة 2017 .
- **انجاز و توزيع النشريات:**[1]

- دليل التصدير.
- دليل المستثمر.
- نشرية تعريفية بولاية البويرة.
- المجلة (رسالة تيكجدة).

- **الاستشارة:**

- تقديم الاستشارة فيما يخص الاطلاع على البيانات التجارة الخارجية(.TARIF DOUANIER)
- احصائيات خاصة بالمواد المستورة.
- تقديم الاستشارة القانونية.

فيما يخص التسيير الداخلي للغرفة، تنظم غرفة التجارة و الصناعة لتيكجدة مع معدل أربعة الى خمسة أعضاء المكتب في السنة بالاضافة الى اجتماع سنوي واحد لأعضاء الجمعية العامة.

جدير بالذكر أيضا أن غرفة التجارة و الصناعة لولاية البويرة قد قدمت في السنوات الأخيرة، بنقلة نوعية من حيث كثافة النشاطات و نوعيتها، و كذا من حيث الخدمات المقدمة للمنخرطين بها و أعضائها حيث تم ربط شبكة علاقات جيدة مع المحيطين الداخلي و الخارجي الذي تعمل فيها الغرفة فيما تميزت هذه الفترة بالهدوء و الاحترافية.

و تجدر الاشارة الى ان العلاقة بين ادارة الغرفة و الاعضاء المنتخبين و على راسهم السيد رئيس الغرفة ، علاقة تتميز بالتفاهم، الانسجام و التكامل .

في سياق أخر، أبرمت غرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" اتفاقية عمل مع غرفة مدينة لامبونغ الإندونيسية و ذلك في اطار ترقية العلاقات بين ولاية البويرة و مدينة سومطرة، و كذا تسويق الامكانيات و الفرص الاستثمارية لولاية البويرة، حيث قامت غرفة التجارة و الصناعة باستقبال وفود من السفارة الاندونيسية في الجزائر في زيارات متكررة منذ 2016.

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

كما تنقل في جويلية 2017، وفد من رجال أعمال ولاية البويرة تكون من 20 فردا على رأسهم والي الولاية السابق.

في اطار مرافقة المتعاملين الاقتصاديين لولاية البويرة تسهر غرفة التجارة و الصناعة على انشغالات منخرطين و مرافقتهم بتنظيم تكوينات، ايام دراسية و اعلامية، و حملات مختلفة في شتى القطاعات و ذلك بالتنسيق مع شركائها متمثلين في :[1]

- مديرية التجارة لولاية البويرة
- مديرية الصناعة و المناجم لولاية لبويرة
- الغرفة الفلاحية لولاية البويرة
- مديرية الضرائب
- جامعة البويرة "أكلي محند أولحاج" كلية الاقتصاد و كلية العلوم القانونية
- الاتحاد العام للتجار و الحرفيين
- جمعية حماية المستهلك

الجدول رقم (01): يبين احصاء عدد شهادات المنشأ الجزائري للصفقات، شهادات المنشأ الجزائري للتصدير، الدعوات المهنية و شهادة المصنع خلال الأربع سنوات الأخيرة.

	2015	2016	2017	2018
شهادات المنشأ الجزائري للصفقات	00	02	02	07
شهادات المنشأ الجزائري للتصدير	00	03	01	04
الدعوات المهنية	00	02	22	14
شهادة مصنع	01	00	03	02

المصدر: غرفة التجارة و الصناعة تيكجدة

يظهر الجدول اتجاهات متباينة في عدد الشهادات والدعوات المهنية على مدى السنوات الأربع، هناك زيادة ملحوظة في عدد شهادات المنشأ الجزائري للصفقات على مدى السنوات، بعد ثبات العدد في 2016 و2017، نلاحظ زيادة كبيرة في 2018، بالنسبة لشهادات المنشأ الجزائري للتصدير بعد زيادة في 2016، نلاحظ انخفاضاً في 2017 ومن ثم زيادة مرة أخرى في 2018، في ما يخص الدعوات المهنية هناك زيادة كبيرة في عدد الدعوات المهنية في 2017، ولكن العدد انخفض في 2018، لكنه بقي أعلى

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأمين الولائي لغرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة" البويرة .

من السنوات السابقة (2015 و2016)، كما نلاحظ تذبذباً في عدد شهادات المصنع، حيث انخفض العدد إلى 0 في 2016 ثم ارتفع إلى 3 في 2017 قبل أن ينخفض إلى 2 في 2018.

المطلب الثاني: علاقة غرفة التجارة و الصناعة بالأنظمة الجمركية

تعتبر علاقة غرفة التجارة والصناعة بالأنظمة الجمركية علاقة تكاملية ومهمة لدعم و تعزيز التجارة الخارجية.

يمكن تلخيص هذه العلاقة في النقاط التالية:[1]

- حل النزاعات الجمركية:

تسهم الغرف في حل النزاعات الجمركية التي قد تنشأ بين الشركات والسلطات الجمركية، وتعمل كوسيط لتسهيل التواصل وتقديم الحلول الودية.

- تقديم الدعم و المشورة:

توفر الغرف الاستشارات والدعم للشركات حول كيفية الامتثال للوائح الجمركية، تجنب النزاعات الجمركية، والتعامل مع قضايا الرسوم والضرائب الجمركية.

- ترويج للسياسات الجمركية الفعالة:

تشارك الغرف في الحوار مع الحكومة لتطوير سياسات جمركية فعالة وعادلة، وتعمل على نقل آراء الشركات وتحدياتها إلى السلطات الجمركية.

- التكنولوجيات الحديثة:

تشجع الغرف بالتعاون مع السلطات الجمركية استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمليات الجمركية، مثل نظام التخليص الجمركي الإلكتروني، لتسريع الإجراءات وتقليل التكاليف.

- إقامة شراكات دولية:

تساهم الغرف في إقامة شراكات وعلاقات دولية مع هيئات جمركية من دول أخرى لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في المجال الجمركي.

- إصدار شهادات المنشأ:

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد الملاحظة اثناء التربص

تعتبر غرف التجارة والصناعة مسؤولة عن إصدار شهادات المنشأ الضرورية لتحديد مصدر السلع وتطبيق التعريفة الجمركية المناسبة، مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير.

- التدريب و التوعية:

تنظم الغرف دورات تدريبية وورش عمل حول الأنظمة الجمركية لمساعدة الشركات على فهم العملية الجمركية ومتطلباتها، تشمل هذه الدورات معلومات عن المستجدات في التشريعات الجمركية والإجراءات الجديدة.

المطلب الثالث: الصعوبات و التحديات التي تواجهها غرفة التجارة و الصناعة "تيكجدة"

المقر: من أبرز الصعوبات التي تواجهها غرفة التجارة و الصناعة لولاية البويرة هو عدم حيازتها لمقر يليق بها كون مقرها متواجد في الطابق الأرضي بعمارة سكنية بحي 130 مسكن كما أنها تفتقر الى قطاعات التكوين و الاجتماعات و خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن ولاية البويرة تشهد جوا من المنافسة في مجال التكوين.[1]

قلة الموارد البشرية: يتكون طاقم الغرفة من ستة 06 موظفين.

البيروقراطية: قد تواجه غرفة التجارة والصناعة في "تيكجدة" تعقيدات وإجراءات بيروقراطية تعيق سير عملها وتؤثر على فعاليتها.

الفساد: يمكن أن يكون الفساد عائقًا أمام جهود غرفة التجارة والصناعة في تقديم الخدمات بشكل فعال، ويؤثر سلبًا على سمعتها ومصداقيتها.

التحديات المالية: تمويل أنشطة غرفة التجارة والصناعة وتقديم الخدمات يمكن أن يكون تحديًا، خاصة إذا كانت الموارد المالية محدودة.

تحولات الاقتصاد: تتعرض غرفة التجارة والصناعة في "تيكجدة" لتحديات مستمرة نتيجة التغيرات في الاقتصاد المحلي والعالمي، مما يتطلب تكييفًا مستمرًا وتطويرًا في أساليب العمل.

[1] من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحظة أثناء التربص

تحديات التكنولوجيا: تطور التكنولوجيا يعني أن غرفة التجارة والصناعة في "تيكجدة" يجب أن تبقى متطورة وتستخدم التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات وتوفير المعلومات لأعضائها.

تحديات التواصل: من أجل أن تكون فعالة، يجب على غرفة التجارة والصناعة في "تيكجدة" بناء علاقات قوية مع أعضائها والجهات الحكومية والمجتمع المحلي، وهذا قد يواجه تحديات في بعض الأحيان.

خلاصة الفصل:

مما سبق، نلاحظ أن غرفة التجارة والصناعة في الجزائر لعبت دورًا حيويًا في دعم توجهات الدولة نحو النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز النشاط التجاري وزيادة الحجم التجاري، و أصبحت الغرفة عاملًا رئيسيًا في الربط بين الحكومة وأصحاب العمل، حيث تسهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد والوصول إلى الأسواق العالمية، وبالتالي، تُعدُّ الغرفة واجهة مهمة للتفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتسعى جاهدة إلى دعم السياسات الاقتصادية والتجارية التي تسهم في تعزيز التجارة الخارجية وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

كحوصلة عامة تلعب الأنظمة الجمركية دورًا حيويًا في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تطبيق القوى الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة والمتعلقة بالعبور الجمركي، هذه الأنظمة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث تساهم في تنظيم التجارة الخارجية، ترقية الصادرات، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

مثلها مثل العديد من الدول، سعت الجزائر إلى خلق الظروف والشروط اللازمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتنمية تجارتها الخارجية ضمن إطار سياسة اقتصادية واجتماعية محكمة، في هذا السياق، تم وضع استثناءات على القواعد العامة المتعلقة بأداء الضرائب من خلال مجموعة من الأنظمة الجمركية، تتجلى أهمية هذه الأنظمة في كونها وسيلة لتطوير العملية الاقتصادية عبر تمكين المؤسسات من إدخال البضائع والمعدات عبر الحدود الجمركية دون دفع حقوق ورسوم جمركية، مما يرفع من قدرتها التنافسية.

هذا التطور الأخير يبرز ضرورة توعية إدارة الجمارك للأعوان الاقتصاديين بأهمية هذه الأنظمة من خلال تنظيم أيام دراسية وورشات إعلامية لتعريفهم بالأنظمة الجمركية وانعكاساتها على الجانب المالي والجبائي، هذه الجهود التوعوية تساعد في تعزيز الفهم الصحيح للأنظمة الجمركية واستغلالها الأمثل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

1. نتائج الدراسة:

وقد تم التوصُّل إلى النتائج التالية:

- **الجانب النظري:**

- أبرزت الدراسة أن الأنظمة الجمركية لها دور حيوي في تنظيم حركة السلع والبضائع عبر الحدود، مما يسهم في ضمان جودة المنتجات ومنع دخول أو خروج المواد المحظورة أو غير القانونية، هذا الإجراء يساعد في حماية الاقتصاد الوطني وضمان الالتزام بالمعايير التجارية.
- تبين أن الأنظمة الجمركية تقدم حوافز وإعفاءات جمركية للمنتجات المحلية المُصدّرة، مما يعزز من تنافسية هذه المنتجات في الأسواق العالمية. هذا يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتحقيق عائدات أعلى.

- **الجانب التطبيقي:**

- لعب غرفة التجارة دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، إذ تسهم بشكل كبير في خلق قيمة مضافة من خلال دعم وتطوير الأعمال التجارية، تعمل الغرفة على توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي عبر تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب والمعلومات التجارية للأعضاء.
- من من أجل تنمية التجارة، قامت الجزائر بإنشاء عدة مؤسسات وهيئات تهدف إلى تعزيز النشاط التجاري وتطوير الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه المؤسسات: غرفة التجارة و الصناعة CACI.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

1) **اختبار الفرضية الأولى:**

" الأنظمة الجمركية هي قوانين وإجراءات تشمل تحصيل الرسوم وتطبيق القيود الرقابية والأمنية"

تم اثبات صحة الفرضية، فالأنظمة الجمركية تتضمن أنواعًا من الإعفاءات التي تستفيد منها البضائع والسلع عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي الجزائري، ورغم أن هذه الأنظمة تمنح إعفاءات لبعض السلع، فإنها تلعب دورًا مهمًا آخر بفرض قيود جمركية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني.

2) **اختبار الفرضية الثانية:**

" على الارجح تعد التجارة الخارجية كجسر يربط بين اقتصادات الدول المختلفة. ".

تم اثبات صحة الفرضية، تتضمن التجارة الخارجية عمليات استيراد وتصدير المنتجات والخدمات عبر الحدود الوطنية، مما يتيح للدول الحصول على ما ينقصها من منتجات وخدمات من الخارج وتصدير الفائض من منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

3) **اختبار الفرضية الثالثة:**

"" قد تكون غرفة التجارة والصناعة منظمة غير ربحية تعمل على دعم وتمثيل مصالح الشركات في المنطقة من خلال تقديم المشورة والخدمات المختلفة، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأعضاء، مما قد يسهم في تحسين بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي المحلي.".

تم اثبات صحة الفرضية، غرفة التجارة والصناعة تلعب دورًا هامًا في دعم الشركات وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال عدة آليات: تعزيز التعاون بين القطاعين، عندما تقوم غرفة التجارة والصناعة بتشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص، تُمكّن من إنشاء شراكات استراتيجية تعزز الاستثمار وتسهم في تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز بيئة الأعمال ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

3. اقتراحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ✓ مراجعة أحكام قانون الجمارك لتحديثه بما يتماشى مع التطورات الراهنة، بهدف تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز الشفافية في المعاملات الجمركية.
- ✓ تقديم المعلومات للمتربصين لدعم بحوثهم العلمية.
- ✓ استكشاف كيفية تأثير الأنظمة الجمركية على إدارة سلسلة التوريد وتكاليف النقل والتخزين، وتحليل الطرق التي يمكن أن تستخدم لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.

4. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا، منها:

- ❖ ترقية الانظمة الجمركية من خلال تهيئة قاعدة استعمالها و تبسيط الاجراءات.
- ❖ تعزيز التجارة الخارجية من خلال تطوير الانتاج الصناعي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. جمال الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، ،2014.

2. رشاد عصار، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

3. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 0771.

4. علي عباس، ادارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة 1، 2009.

5. فاطمة الحمدان بحير، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب سنة 2005.

6. محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة1، 2012.

7. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2008.

أطروحات الدكتورة:

8. مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة يوسف بن خدة ، مذكرة منشورة الجزائر 134.ص 2006–2005.

رسائل ماجستير:

9. سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع: التخطيط و التنمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003./2002

10. فتيحة مقنعي، اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2009/2008.

مذكرة ماستر:

11. احمد طالم، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، 2021/2020.

12. إيمان مصرم، القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي، تقرير نهاية التربص، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006/2005 ،

13. عبد القادر سالمي، نظام القبول المؤقت، مذكرة نهاية التربص، المدرسة العليا للجمارك، وهران، 2011 /2012.

14. عماد الدين واشن، الانظمة الجمركية الاقتصادية و دورها في ترقية التجارة الخارجية،مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، التخصص مالية و تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي،2019/2018

15. عبد السلام قيدوم، نظام القبول المؤقت كرافعة اقتصادية، مذكرة تخرج، اقتصاد ومالية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2002 –2003

16. عبد الحميد عشي، مراحل واجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة غرداية، الجزائر، 2022/2021.

17. فاطمة الزهراء عبروس، دور السياسات الجمركية في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاديات عمل ،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت،2019/2018.

18. محفوظ مسعودي، القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للجمارك، وهران، 2010/2009.

19. هشام دغدوغ، الأنظمة الجمركية الاقتصادية و أثرها على التجارة الخارجية، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للجمارك، بوهران 2014 /2015.

قائمة المراجع:

محاضرات :

20. د. سعيد احسن، تقنيات التجارة الخارجية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر، 2019/،2020.

21. د. عبد القادر بن شني، تسيير عمليات التجارة الخارجية، مطبوعة بيداغوجية، جامعة عبد الحميد بن بديس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مستغانم، الجزائر، 2022/2021.

22. ختيم محمد العيد، مقياس اجراءات التصدير و الاستيراد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر، 2021/2020.

القوانين و المواد و المراسيم التنفيذية:

23. المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999.

24. المادة 125 متمثل في الامر رقم 08-02 المؤرخ 24 يوليو 2008.

25. المادة 118 من قانون الجمارك

26. المادة 140 من قانون الجمارك

27. المادة 160 من القانون الجمارك

28. المادة 194 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 و المتضمنة شروط الاستفادة من نظام التصدير المؤقت.

29. المادة 194 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 و المتضمنة شروط الاستفادة من نظام التصدير المؤقت.

30. المادة 195 مكرر من قانون الجمارك، قانون رقم، 79/07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 والمتضمنة استثناء حول التصدير المؤقت.

31. المادة 196 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979، و المتضمنة مدة وآجال مكوث البضائع تحت نظام التصدير المؤقت.

الكتب باللغة الأجنبية:

32. GHISLAINE LE GRAND, HEURT MARTINI, MANAGEMENT DES OPERATIONS DE COMMERCE INTERNATIONAL, DUNOD, 6EME EDITION, PARIS, 2003.

33. IDIR KSOURI, LES OPERATIONS COMMERCE INTERNATIONAL, BERTI EDITION, ALGER.

34. IDIR KSOURI, LES REGIMES DOUANIERS, GRAND ALGER LIVRE,ALGER,2008.

35. JEAN CLAUDE BERR ET HENRI TREMEAU (LE DROIT DOUANIER) EDITION ECONOMICA, PARIS 98.

36. OMC, GLOSSAIRE DES TERMES DOUANIERS INTRENATIONAUX.1995.

الرسائل و المذكرات:

37. Moussaoui Hanane, étude de l'impact de facilitations douanières à l'importation sur la performance de l'entreprise, cas de cevital, Université de Bejaia, 2016 l2017.

المواقع الالكترونية

Www. Douan.gov
www.mfa.gov.dz

ملاحق

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة وترقية الصادرات
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة – الغرفة الولائية للتجارة والصناعة "تيكجدة" – البويرة

رقم : **001** / ش.م / غ.ت.ص.ت / **2024**

شهادة المنشأ الجزائري

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام لا سيما المادة 83 منه .

بمقتضى القرار المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 28 مارس سنة 2011 ، يتعلق بكيفيات تطبيق هامش الأفضلية بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الجزائري والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري .

وبناء على الملف المقدم لمصالحنا من طرف المؤسسة والمتضمن الوثائق التالية : طلب خطي ، تصريح شرفي بتصنيع المنتجات محل المصادقة في ورشات المؤسسة وبأنها ذو منشأ جزائري ، نسخة من السجل التجاري ، البطاقة التقنية للمنتج موضوع المصادقة .

فـــــــإن:

المؤسسة : .....

عنوان المحل التجاري الرئيسي : .....

عنوان المؤسسة الثانوية : .....

والحامل للسجل التجاري رقم : .....

قطاع النشاط : .....

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية : .....

رموز النشاط :

- 703101 : مؤسسة التصدير.
- 701101 : تصدير المواد الزراعية الغذائية .
- 702101 : تصدير المواد الإصطناعية والمصنعة ماعدا المحروقات .

التي تقوم بتصنيع المنتج المسمى : **Huile d'olive 1 l En PET**

هو منتج - حسب تصريحها - **ذو منشأ جـــزائـــري.**

البويرة في : 13 فيفري 2024

الأميـــــن الـــولائـــي

- سلمت هذه الشهادة في حدود ما يسمح به القانون .
- هذه الشهادة صالحة لمدة سنة إبتداءا من تاريخ إصدارها .
- تتحمل المؤسسة المعنية بهذه الشهادة أي تبعات قانونية إزاء تصريحها الموجه لمصالحنا والذي بناءا عليه أصدرت هذه الشهادة .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة وترقية الصادرات
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة – الغرفة الولائية للتجارة والصناعة "تيكجدة" – البويرة

رقم : 001 / ش.م / غ.ت.ص.ت / 2024

شـهـادة منـتـج

إن الغرفة الولائية لتيكجدة لولاية البويرة ، وبناء على الملف المقدم لمصالحنا من طرف المؤسسة والمتضمن الوثائق التالية :

طلب خطي – قائمة المنتجات المعنية – نسخة من السجل التجاري والبطاقة الجبائية للشركة – بطاقة فنية عن المنتج – شهادة الإنخراط- محضر المعاينة الميدانية لموقع الإنتاج يحرر من طرف الغرفة الولائية .

تشهـــــــــدان :

المؤسسة : .....

مقر المؤسسة / الشركة : .....

والحامل للسجل التجاري رقم : .....

قطاع النشاط : .....

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية: .....

رموز النشاط :

- 104110 : صناعة المنتجات الكيميائية للإستعمال الميكانيكي ، للعيادة وللصناعة .
- 104221 : صناعة منتجات التبيض ومواد الصيانة المماثلة ...

البويرة في : 13 فيفري 2024

الأميـــــن الـــولائـــي

نموذج

- سلمت هذه الشهادة في حدود ما يسمح به القانون .
- هذه الشهادة صالحة لمدة سنة إبتداءا من تاريخ إصدارها .
- تتحمل المؤسسة المعنية بهذه الشهادة أي تبعات قانونية إزاء تصريحها الموجه لمصالحنا والذي بناءا عليه أصدرت هذه الشهادة .

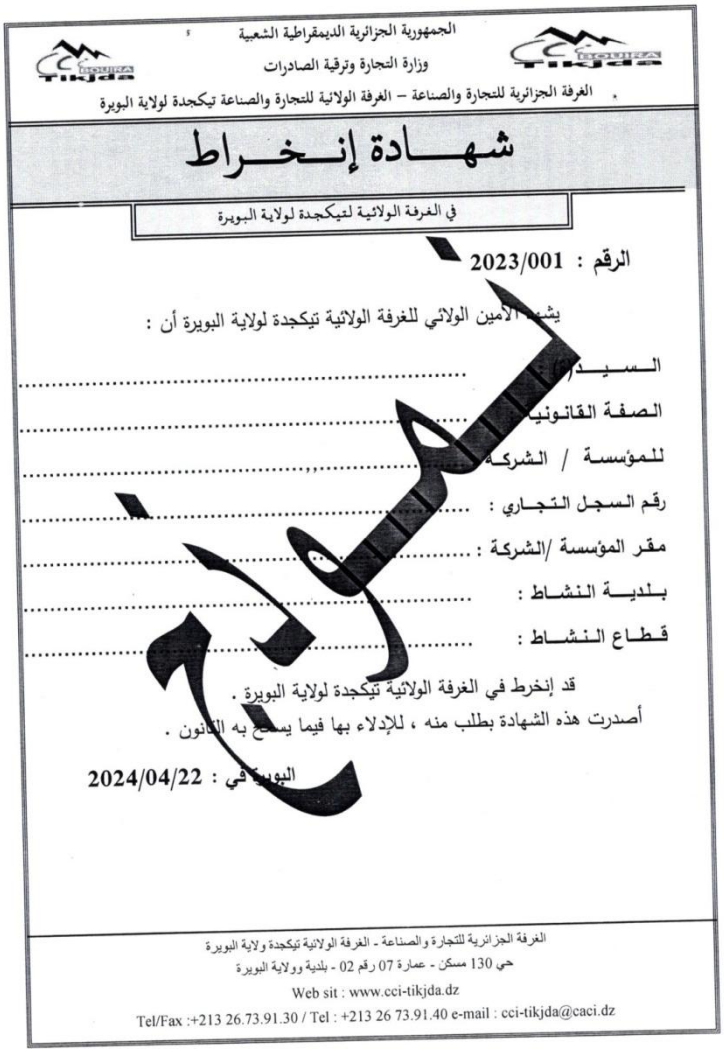

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة وترقية الصادرات
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة – الغرفة الولائية للتجارة والصناعة تيكجدة لولاية البويرة

شهـــادة إنـــخـــراط

في الغرفة الولائية لتيكجدة لولاية البويرة

الرقم : 2023/001

يشهد الأمين الولائي للغرفة الولائية تيكجدة لولاية البويرة أن :

الســـيـــد(ة) .....

الصفة القانونية .....

للمؤسسة / الشركة .....

رقم السجل التجاري : .....

مقر المؤسسة /الشركة : .....

بلديـــة النشـاط : .....

قطـاع النشـاط : .....

قد إنخرط في الغرفة الولائية تيكجدة لولاية البويرة .

أصدرت هذه الشهادة بطلب منه ، للإدلاء بها فيما يسمح به القانون .

البويرة في : 2024/04/22

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة - الغرفة الولائية تيكجدة ولاية البويرة
حي 130 مسكن - عمارة 07 رقم 02 - بلدية وولاية البويرة
Web sit : www.cci-tikjda.dz
Tel/Fax :+213 26.73.91.30 / Tel : +213 26 73.91.40 e-mail : cci-tikjda@caci.dz